جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

التوجهات المصرفية في ظل التحديات المالية والنقدية المعاصرة – حالة الجزائر–

إعداد الطلبة:

* أحمد سبع
* رضوان بكاري
* سليم صالحي

تحت اشراف:

د. الأخضر بن عمر

أستاذ مساعد: د. نذير غانية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/كريمة حبيب	**أستاذة محاضر –أ–**	**رئيساً**
د/ الأخضر بن عمر	**أستاذ محاضر –أ–**	**مشرفاً ومقرراً**
د/ نذير غانية	**أستاذ محاضر –أ–**	**مشرفاً مساعداً**
د/ بشير بن موسى	**أستاذ محاضر –أ–**	**ممتحناً**

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى: (وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم)

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي جلت نعمته و تقدست أسماؤه فبفضله و حسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل.

نتقدم بكل معاني الشكر و التقدير إلى أستاذنا المشرف الدكتور الأخضر بن عمر الذي كان سندًا لنا في إنجاز هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإنتقاداته البناءة.

كما لاننسى الشكر والعرفان للدكتور أحمد نصير الذي لم يبخل علينا من نصائح وتوجيهات قيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات لمذكرتنا.

وفي الأخيرنشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر. . .إلى من علمني العطاء بدون انتظار. . .أبي.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه. . .إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي. . .أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كل واحد باسمه بنما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور الأخضر بن عمر، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

أحمد سبع

إهداء

بسم الله الذي فتح عيوننا بنور العلم وأضاء قلوبنا بهدى الإيمان وشحننا السعادة بفضل القناعة نشكره على ما أعطانا من جهد وصبر لنتوصل إلى ثمرة جهدنا .

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" . صدق الله العظيم، سورة النمل، الآية 19

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والحنان بملأ وجدانها وأعطت حتى لم يبقى للعطاء حدود إلى من كانت شمعة تحترق لأجلنا إلى التي أنارت بنور حبها درب حياتي قرة عيني وحبيبتي أمي الغالية حفظها الله .

إلى الغالي الذي أفنى من عمره السنين لنصل لهذا المستوى، مثلي الأعلى الذي يهون علي مصاعبي ويغمرني بحنانه وعطفه ودعمه، أبي العزيز حفظه الله .

إلى كل من أقتسم معهم تفاصيل الحياة إلى أغلى ما أملك خالتي العزيزة وإخوتي وأخواتي الذين أعانوني طوال هذا العمل، وكل أفراد عائلتي فردا فردا .

إلى كل أساتذتي الكرام من نهلت من فيض علمهم الغزير في جامعة الوادي جزاهم الله عني خير الجزاء، وخاصة أستاذي المشرف الدكتور الأخضر بن عمر

إلى كل من جمعني بهم المشوار الدراسي الأصدقاء والأحباب، زملائي وزميلاتي في دفعة إقتصاد نقدي وبنكي 2019/ 2020 .

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة وإلى كل من عرفتهم وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي . . . . . .

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع .

رضوان بكاري

إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح.

أهدي عملي هذا:

إلى من قال الله تعالى في حقهما: (ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . . .)

الإسراء الآية23

إلى التي ربتني صغيرا وسهرت عليا كثيرا، إلى زهرة أيامي ونور إلهامي وعطر أحلامي ومنبع حناني، إلى التي منحتني القوة والصبر والعزيمة وأوصلتني إلى هذا المستوى *أمي ثم أمي ثم أمي *أطال الله في عمرها .

إلى الذي رباني وحن عليا ورعاني، إلى منبع الصبر والقوة إلى من لا حياة بدونه أبي الغالي *عبد العزيز *حفظه الله ورعاه وأطال في عمره إن شاء الله.

إلى الأخوات كل واحدة باسمها خاصة الأخت *وداد *التي شاركت مع مشقة هذا العمل متمني لها كل النجاح في حياتها .

إلى أخي الوحيد *إسحاق *أنار الله دربه ووفقه في دراسته .

كما لا أنسى بنات الأخوات *غفران، أنفال، بشرى، ذكرى القلوب، أريج *وأخص بالذكر ابن أختي *عمار *حفظه الله وشفاه إن شاء الله.

إلى من رافقاني بدعائهما جدتاي *العطرة وسالمة* أطال الله في عمرهما .

إلى الأستاذ المشرف الدكتور *الأخضر بن عمر* .

إلى زملائي وزميلاتي وأساتذتي الأعزاء والكرام من الطور الإبتدائي إلى الجامعي .

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي، وأسأل الله أن يجزيكم وفي الفردوس الأعلى أن يجمعني بكم بجوار المصطفى حبيبي و حبيبكم.

سليم صالحي

الملخص

الملخص

شهدت البيئة المالية والمصرفية العالمية عدة تغيرات وتطورات لم تشهدها من قبل، وكان في صدارتها العولمة المالية، والتي أثرت على الجهاز المصرفي ، باعتباره احد الركائز الأساسية والممول الرئيسي لعجلة الاقتصاد لكونه تربط بين مجمل نشاطات وقطاعات الاقتصادية، ونظرا للتطورات والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة التي عرفها القطاع المصرفي في ظل العولمة المللية والتي انعكست بالأثر الايجابي والسلبي على القطاع المصرفية.

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات والمتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العالمي والمحلى، وفي مقدمتها المقررات الجديدة للجنة بازل والتي يجب أن تكون ملزمة لكافة البنوك العالمية إذا ما أرادت الحفاظ تواجدها العالمي، وكذا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والتوسع في المعاملات المالية والمصرفية الالكترونية، وما نتج عنها من زيادة المخاطر المصرفية وتزايد حدوث الأزمات المالية، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك التحديات والتقليل من تداعياتها وأثارها السلبية وتعظيم مكاسبها والمزايا التي تتيحها، والاتجاه نحو الشمولية المصرفية .

إن تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية في الجزائرية مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية، ودعم القدرة التنافسية للبنوك ومواكبة التطورات العالمية والتغيرات التي عرفها الجهاز المصرفي والعمل على إصلاحه بتبني سبل مواكبة التطورات الراهنة، ومنها الحوكمة المصرفية والصيرفة الإسلامية والشاملة.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، الصيرفي الشاملة، اندماج المصرفي، الصيرفة الإلكترونية، الأزمات المالية، الحوكمة المصرفية، الصيرفة الإسلامية، لجنة بازل، الجهاز المصرفي الجزائري.

Summary:

The global financial and banking environment has witnessed several changes and developments, that have not been witnessed before, and at the forefront of which was financial globalization, which affected the banking system. As it is one of the main pillars and main financiers of the economy wheel because it links all activities and economic sectors. Also, in view of the rapid and successive global developments and changes that the sector has known. Banking in light of financial globalization, which was reflected in the positive and negative impact on the banking sector.

The Algerian banking system faces many challenges and global changes that impose itself on the global and local market. Nevertheless, foremost of which are the new decisions of the Basel Committee, which must be binding on all international banks if they want to maintain their global presence, as well as liberalizing the trade of financial and banking services. In addition to

technological developments and expansion. With regard to financial, electronic banking transactions, the resulting increase in banking risks and the increase in the occurrence of financial crises. So, that the main concern of those in charge of banking systems has become facing these challenges, reducing their repercussions, negative effects, maximizing their gains, the advantages that they provide, and the trend towards banking inclusion.

Modernizing and modernizing the Algerian banking system has become an urgent necessity at the current stage to complete the path of banking reforms in Algeria linked to the development of banking services, support the competitiveness of banks, keep abreast of global developments ,changes in the banking system and work to reform it by adopting ways to keep pace with current developments, including banking governance and Islamic banking And all-round.

Key words: financial globalization, comprehensive banking, banking merger, electronic banking, financial crises, banking governance, Islamic banking, the Basel Committee, the Algerian banking system.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء.....

إهداء.....

إهداء.....

الملخص .....

فهرس المحتويات.....

قائمة الأشكال .....

قائمة الجداول .....

المقدمة.....

مدخل:..... أ – و

الفصل الأول: التطورات المالية والمصرفية المعاصرة

تمهيد.....8

المبحث الأول: العولمة المالية وأهم مظاهرها.....9

المطلب الأول: العولمة المالية.....9

الفرع الأول: مفهوم وخصائص العولمة المالية 9

الفرع الثاني: أسباب ومراحل تطور العولمة المالية 10

الفرع الثالث: مزايا العولمة المالية 13

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية 14

الفرع الأول: التعريف بالاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات ونطاق تطبيقها.....14

الفرع الثاني: مبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.....155

الفرع الثالث: الخدمات التي شملتها اتفاقية تحرير الخدمات المالية.....16

المطلب الثالث: الأزمات المالية، المخاطر المصرفية واتفاقية بازل 18

الفرع الأول: الأزمات المالية..... 18

الفرع الثاني: المخاطر المصرفية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثالث: اتفاقية بازل للرقابة المصرفية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: تطور الأنشطة المصرفية 30

المطلب الأول: الصيرفة الإلكترونية..... 30

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية 30

الفرع الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية..... 31

المطلب الثاني: البنوك الشاملة..... 33

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنوك الشاملة..... 33

الفرع الثاني: خصائص وظائف البنوك الشاملة 34

الفرع الثالث: منافع وتكاليف البنوك الشاملة 40

المطلب الثالث: الاندماج المصرفي 42

الفرع الأول: مفهوم وأهداف الاندماج المصرفي..... 42

الفرع الثاني: أنواع الاندماج المصرفي..... 43

الفرع الثالث: شروط وضوابط نجاح الاندماج المصرفي 44

خلاصة الفصل..... 46

الفصل الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:..... 48

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري..... 49

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي الجزائري..... 49

الفرع الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري 49

الفرع الثاني: تعريف النظام المصرفي الجزائري..... 50

الفرع الثالث: خصائص النظام المصرفي الجزائري..... 51
المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري 52
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفية الجزائرية..... 54
الفرع الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ما قبل 1990 54
الفرع الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ما بعد 1990 58
المبحث الثاني: نشاط النظام المصرفي الجزائري وأهم معوقاته..... 64
المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري..... 64
الفرع الأول: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية.....64
الفرع الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية.....68
المطلب الثاني: دور النظام المصرفي الجزائري في دعم البرامج التنموية 69
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....69
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....70
الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014.....71
المطلب الثالث: معوقات أداء النظام المصرفي الجزائري..... 72
الفرع الأول: عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار.....72
الفرع الثاني: الضعف في تقييم المخاطر.....74
الفرع الثالث: قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية.....76
الفرع الرابع: ضعف مردودية العنصر البشري.....78
خلاصة الفصل..... 79

الفصل الثالث سبل مواكبة النظام المصرفي للتطورات المعاصرة

تمهيد:..... 81
المبحث الأول: تطورات الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف الجزائرية..... 82
المطلب الأول: توسيع استخدام الصيرفة الإلكترونية 82
الفرع الأول: واقع العمل المصرفي الالكتروني في المصارف الجزائرية:..... 82

الفرع الثاني: سبل تعزيز العمل المصرفي الالكتروني في المصارف الجزائرية:..... 86
المطلب الثاني: رفع القدرة التنافسية وتحسين جودة الخدمات المصرفية 90
الفرع الأول: واقع التنافسية في المصارف الجزائرية 90
الفرع الثاني: آليات رفع القدرة التنافسية 91
المطلب الثالث: تدعيم الالتزام بمعايير السلامة المالي 92
الفرع الأول: واقع التدابير الاحترازية في المصارف الجزائرية..... 92
الفرع الثاني: الالتزام بمؤشرات السلامة المالية.....96
المبحث الثاني: واقع التوجهات المصرفية المعاصرة في الجزائر 97
المطلب الأول: تدعيم الحوكمة المصرفية 97
الفرع الأول: واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر 97
الفرع الثاني: سبل تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية 98
المطلب الثاني: العمل وفق الشمول المصرفي 101
الفرع الأول: واقع البنوك الشاملة في الجزائر 101
الفرع الثاني: التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة 103
المطلب الثالث: تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية 105
الفرع الأول : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر 105
الفرع الثاني: سبل تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... 107
خلاصة الفصل..... 110
الخاتمة 113
قائمة المراجع 117

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1/1) الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل2..... 27
الشكل رقم (2/2): هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام2009..... 53
الشكل رقم(3/2): هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986 55
الشكل رقم(4/2): النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية 1988 57
الشكل رقم(5/2): هيكل ودائع الجهاز المصرفي خلال الفترة 2015-2019..... 66
الشكل رقم(6/2):هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019. 67
الشكل رقم(7/2):هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019. 67
الشكل رقم(8/2): هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019. 68

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم(1/1): وظائف البنك الشامل الحديثة..... 39

الجدول رقم (2/2): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2015-2019..... 64

الجدول رقم(3/2): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019:القيم بملايير الدينارات 65

الجدول رقم(4/2): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019. 66

الجدول رقم(5/2): هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019..... 68

الجدول رقم(6/2): مقومات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي2001-2004.....69

الجدول رقم(7/2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009.....70

الجدول رقم(8/2): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2010-2014.....71

الجدول رقم (9/3): عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر 87

المقدمة

تمهيد:

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي نقطة تحول كيفية في التاريخ العالمي المعاصر، فقد عرفت البيئة الدولية تحولات هيكلية وجذرية متسارعة وحاسمة مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وأفرزت العديد من التغيرات أثرت ولاتزال تؤثر على جميع دول العالم.

ومن بين الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي العولمة المالية وأيضا تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية وتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية واتجاه البنوك نحو الصيرفة الشاملة، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنلوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي وما نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الالكتروني، وكذا التقيد بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير كفاية رأس المال بهدف ضمان سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي خاصة في ظل موجة التحرر المالي والمصرفي بعد إبرام اتفاق تحرير التجارة في الخدمات بما فيها الخدمات المالية والمصرفية أحد اتفاقيات جات-GATT- 1994 وبعد حدوث عدد من الأزمات المصرفية وأشهرها أزمة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين، ومؤخرا الأزمة المالية العالمية، مما دفع بالمؤسسات المالية الدولية بدراسة هذه الأزمات لمعرفة أسبابها ومن ثم وضع الحلول والضوابط والاستراتيجيات الملائمة التي تكفل حماية الأنظمة المصرفية من المخاطر وترفع من كفاءتها وتحافظ على تواجدها.

وباعتبار الجزائر دولة من دول العالم لا يمكن أن تعيش بمعزل عنه، وإدراكا منها لحاجتها إلى جهاز مصرفي حديث، باشرت العديد من الإصلاحات المصرفية خاصة بعد الفشل الذي أظهره الجهاز في ظل الوجه الاشتراكي، أين أسندت للبنوك العمومية مهمة تمويل الإقتصاد الوطني وفق مخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

يعتبر قانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض من أهم القوانين التي تضمن رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق آليات السوق، هذا بالإضافة إلى محطات أخرى من الإصلاحات سعت من خلالها إلى عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري.

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الإقتصادية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة. فالمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات المصارف وتعددت خدماتها، ويصبح دورها الذي أكثر أهمية في التنمية الإقتصادية وفي تقدم الدول...

ولقد انعكست هذه التطورات في المجال المالي والمصرفي على معظم الأنشطة المصرفية في العالم، وأصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها ومسايرتها مما يفرض عليها إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من

تعظيم الاستفادة من تلك التطورات والتقليل من آثارها وانعكاساتها السلبية بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره.

أسئلة البحث:

من خلال العرض السابق تتبلور لنا إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

– هل استطاع النظام المصرفي الجزائري مواكبة التطورات المالية والنقدية المعاصرة ؟

الأسئلة الفرعية:

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع منها مجموعة تساؤلات فرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

– ما هي أهم التطورات المالية والمصرفية المعاصرة؟

– ما هو واقع النظام المصرفي الجزائري؟

– ما هي سبل مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات المصرفية المعاصرة؟

فرضيات البحث:

– تواجه البنوك الجزائرية العديد من التطورات المالية والمصرفية المعاصرة.

– اكتفت إصلاحات واقع النظام المصرفي الجزائري بقانون 1988، ولم يساهم النظام المصرفي بتحقيق التنمية.

– تؤدي سبل مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات المعاصرة لزيادة القدرة التنافسية في المصارف الجزائرية.

دوافع اختيار الموضوع

- **أسباب ذاتية:** تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:

✓ بحكم التخصص في الاقتصاد النقدي والبنكي من خلال دراستنا الجامعية.

✓ الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع جديدة.

- **أساب موضوعية:** تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوعية لاختيار الموضوع فيما يلي:

✓ التعرف على التطورات المالية والمصرفية المعاصرة.

✓ معرفة واقع النظام المصرفي الجزائري.

✓ التعرف على سبل مواكبة النظام المصرفي للتطورات المصرفية المعاصرة في الجزائر.

أهداف البحث

يهدف لتحقيق ما يلي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للعولمة المالية والاندماج الشمولية المصرفية والصيرفة الإلكترونية.
- معرفة مفهوم كل من المخاطر المصرفية ولجنة بازل وتحرير تجارة الخدمات المالية والأزمات المالية.
- معرفة تطور النظام المصرفي الجزائري.
- تسليط الضوء على العمل التوجهات المصرفية في الجزائر.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كون النظام المصرفي لم يؤدي الدور المنوط به، وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية، لذا تسعى الجزائر إلى جعل النظام المصرفي الجزائري أكثر فعالية وذلك من خلال الاسراع في مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي والاستفادة منها .

أدوات ومنهجية الدراسة

تبعًا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج التاريخي:** والذي تم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة وإصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري، وأهم التعديلات قانون النقد والقرض.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للتطورات المالية والمصرفية وأهم التوجهات المصرفية، وعراقيل تأهيل القطاع البنكي بالجزائر.

حدود الدراسة

- المكانية:

- اقتصرت الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول الأخرى.

- الزمنية:

- جرت الدراسة من فترة 2015 إلى2019.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهت دراستنا تمثلت في:

- نقص المراجع في مجال الكتب بسبب الوضع الصحي في البلاد.

- اختلاف بعض المعلومات من مختلف المراجع.

دراسات سابقة

– دراسة زقرير عادل 2009: مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، بعنوان " تحديات الجهاز المصرفية العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري"، هدفت إلى التعرف على العمل المصرفي الشامل في ضوء التحولات وتحديد وتوضيح التطورات والمستجدات المصرفية التي تشهدها الساحة العالمية وتحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي: كيف يمكن تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة؟.

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها: تعتبر الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 90-10 أهم محطة في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، ونقطة بداية تحرير القطاع المصرفي، حيث أصبح هيكل هذا الجهاز مكون من بنوك تجارية عمومية وطنية وأخرى خاصة أجنبية وبنك مختلط، وضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة.

– دراسة بوشرمة عبد الحميد 2009 : مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان " الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية"، هدفت إلى التعرف على التحديات والرهانات التي تنتظر الجهاز المصرفي في ظل العولمة ومدى مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية العالمية، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي :

ما هي إستراتيجية الجهاز المصرفي الجزائري للتكيف مع تحديات العولمة المالية؟.

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها : لم تتغير أسلوب تعامل الدول مع البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي يعتبر معلم من معالم اقتصاد السوق، حيث كان من المفروض أن تتمتع هذه البنوك بالاستقلالية وأن تخضع أنشطتها للقواعد التجارية، غير أن الواقع أثبت أن هذه البنوك ما زالت موضوعة تحت رقابة إدارية، وأن السلطات الاقتصادية كانت دوما تحل محل البنوك ما زالت موضوعي تحت رقابة إدارية، وأن السلطات الاقتصادية كانت دوما تحل محل البنوك بإصدار أوامر وتعليمات، هذا التصرف يغذيه الاعتقاد بأن البنوك العمومية هي تحت سلطة الدولة، لذا فهي متخصصة في خدمة القطاع العام.

– دراسة طالب وسيلة 2018: مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان" الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية، مع دراسة حالة الجزائر"، هدفت إلى محاولة تحديد الإطار العام للاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل التطورات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وواقع الجهاز المصرفي الجزائرية وما مدى

مواكبة لما يحدث حول من تطورات مصرفية عالمية، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي: ما هي الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية؟ وما مدى انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري؟

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها: تتمثل ركائز الجهاز المصرفي الجزائري في بنك الجزائر باعتباره المسؤول الأول عن ضمان سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري، مجلس النقد والقرض ويمثل السلطة النقدية، اللجنة المصرفية وتمثل الجهة الرقابية.

– **دراسة دنان نشيدة 2013**: مذكرة الماجستير في علوم التسيير بعنوان " أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية"، هدفت إلى محاولة تحديد أهم الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الجزائري خاصة تلك المنتهجة في إطار تحرير الخدمات المصرفية وإبراز العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك الجزائرية، وإبراز أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية نظرا للدور الذي لعبته البنوك عبر مختلف مراحل التنمية، مع تحديد الاستراتيجيات والميكانيزمات التي تمكن من أسا منظومة مصرفية وطنية قادرة على المنافسة في ظل المتغيرات والتطورات التي تعرفها البيئة المصرفية العالمية، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي: هل تحرير الخدمات المصرفية يزيد من أداء البنوك الجزائرية؟ وما هي إستراتيجية مواجهة انعكاسات آثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية؟

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها: إن تبني سياسة التحرير المصرفي فرضته التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة موجة التحرير الاقتصادي، غير أن الإصلاحات البنكية كانت ببطء وجاءت في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات اقتصاد السوق، على الرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنها لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.

– **دراسة فالي نبيلة 2016**: مذكرة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، دراسة حالة الجزائرية"، يهدف البحث إلى معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الوطني، والتحديات المختلفة التي تواجه المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل البيئة المصرفية الحالية، وكذا التعرف أكثر على طبيعة ومستوى التقنيات البنكية المتبعة في البنوك الجزائرية، ومدى فلائمتها للأوضاع الحالية، ومعرفة إلى مدى المؤسسات المصرفية الجزائرية هي مواكبة للتغيرات والمستجدات المعاصرة، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي: ما هي الاستراتيجيات التأهيلية الضرورية اللازمة لتأهيل المؤسسات المصرفية في الجزائر، بالشكل الذي يعزز نجاعتها ويؤدي إلى تقوية مكانتها في الاقتصاد الوطني؟.

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها: النظام المصرفي الجزائري مؤطر في الجزائر، أي لا يمكن الخروج منه أو حتى تغيره فهو مسير 100 % من طرف الدولة وبنك الجزائر الذي يعتبر البنوك، هذا الأخير مسير أيضا من طرف الدولة، الأمر الذي يجعل من النظام المصرفي لا يقوم بالدور الحقيقي له، نظرا للقيود القانونية أو التنظيمية التي تحد وتعرقل ذلك، والعمل على دعم نظام مركزية تشغيل البيانات الخاصة بالمؤسسات المصرفية الجزائرية، بما يسمح بالتحول إلى نظم التشغيل المباشر الآني للاستفادة من تطبيقاتها.

هيكل البحث

قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناول **الفصل الأول التطورات المالية والمصرفية المعاصرة،** ويتكون هذا الفصل من مبحثين عالجنا في المبحث الأول العولمة المالية واهم مظاهرها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور الأنشطة المصرفية.

أما في **الفصل الثاني واقع الجهاز المصرفي الجزائري** ويتكون من مبحثين فالمبحث الأول تطرقنا إلى تطور النظام المصرفي الجزائري، وفي المبحث الثاني تناولنا نشاط النظام المصرفي الجزائري وأهم معوقاته.

أما في **الفصل الثالث سبل مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات المصرفية المعاصرة،** ويتكون هذا الفصل من مبحثين فالأول عالج تطورات الخدمات المصرفية المقدمة للمصارف الجزائرية، أما الثاني فقد تناول واقع التوجهات المصرفية المعاصرة في الجزائر.

الفصل الأول التطورات المالية والمصرفية المعاصرة

تمهيد

كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات، لاسيما أمام الأنشطة المصرفية والمالية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون تحرير الخدمات المالية والمصرفية وتوسعها.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح العمل المصرفي، حيث ساهم التقدم التكنولوجي في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات المصرفية الإلكترونية والتوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة مما أحدث تغيرا جذريا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنوك.

هذا فضلا عن المعايير والقواعد المصرفية الدولية التي فرضتها لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، والتي أصبحت تشكل ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية، ناهيك عن ظاهرة الاندماج بين البنوك والتي أفرزت كيانات مالية ومصرفية عملاقة مما يحمل معه مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش والإفلاس والخروج من السوق المصرفي، لذا فقد أصبح لزاما على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتمكنها من مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية، والعمل على تطوير جودة خدماتها ورفع كفاءة الأداء بها، بما يعزز قدراتها التنافسية على الساحتين الوطنية والدولية.

وسنتناول في هذا الفصل أهم التطورات العالمية التي شهدها المجال المالي والمصرفي، من خلال مبحثين التالين:

- المبحث الأول: العولمة المالية وأهم مظاهرها.
- المبحث الثاني: تطور الأنشطة المصرفية.

المبحث الأول: العولمة المالية وأهم مظاهرها

لقد شهد العالم في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية التي فرضت على مختلف الاقتصاديات ضرورة التماشي معنا، وذلك لمواجهة المنافسة المحلية والدولية. فلقد شهدت الصناعة المصرفية موجات تحرير للقطاع المالي، وفي المقابل أدى ذلك إلى المزيد من المخاطر والأزمات، أصبح لزاما العمل على ضبطها والتقليل منها.

فمن بين المتغيرات المالية والمصرفية الحديثة، نجد العولمة المالية، اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات واتفاقية بازل، حيث كان لهذه المتغيرات آثار كبير على الجهاز المصرفي ككل.

المطلب الأول: العولمة المالية

انتشرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي استخدام مصطلح العولمة، في هذا المطلب نقوم بنظرة حول العولمة المالية.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص العولمة المالية

أولاً: مفهوم العولمة المالية

تعددت التعاريف للعولمة بصورة عامة، فهي تتمثل من وجهة نظر Harris في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص[1].

وبالتالي فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا[2].

وقد عرفها دومينيك بليون (D.Plihon) على أنها عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظله كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية

[1] صالح مفتاح، العولمة المالية، **مجلة علوم الإنسانية**، العدد الثاني،جامعة بسكرة، 2002، ص:206.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، دار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005، ص:33.

والمالية، من أجل أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، وفي أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر[1].

ثانيًا: خصائص العولمة المالية

مع تحرير الأسواق المالية الدولية نتيجة العولمة وما رافقها من تطورات في عالم الاتصالات والمعلومات برزت خصائص عديدة للعولمة المالية منها:

- ارتفاع كبير في حجم التدفقات المالية من وإلى الدولة.

- ارتفاع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية مقارنة مع التدفقات الرسمية التي كانت تفوقه قبل التسعينات.

- ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفقات المالية العالمية (حيث بلغ حجم الاستثمارات العالمية 1.18تريليون دولار عام 2009 و1.24 تريليون دولار في 2010).

- ينتج عن العولمة المالية والمصرفية غير المتابعة إلى نشوب أزمات مالية ومصرفية خطيرة تنتشر بفعل العدوى المالية في كل الدول[2].

الفرع الثاني: أسباب ومراحل تطور العولمة المالية

أولًا: أسباب العولمة

أسباب العولمة المالية من خلال التطرق إلى العناصر الآتية[3]:

1- تعاظم دور الرأس المال: تزايد النمو في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات المالية بأوعيتها المصرفية وغير المصرفية له دور أساس في أعطاء القوة الدافعة لمسيرة العولمة المالية.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

[1] نادية العقون، العولمة **الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص: 49.

[2] فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير (غير منشور)، جامعة وهران، 2011/2010، ص:20.

[3] افتخار محمد، اثير عباس، العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 42، جامعة العراقية، 2014، ص: 203.

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت عام 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 ترليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 110% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، ونحو90%منِ إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما أنه يزيد على نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها. [1]

3- ظهور الابتكارات المالية: ارتبطت العولمة المالية بظهور أدوات مالية جديدة استقطبت العديد من أصحاب رؤوس الأموال إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات).

4- التقدم التكنولوجي

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية. [2]

5- التحرير المالي المحلي و الدولي

لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر حدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي؛ وزادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية[3].

ثانيًا: مراحل تطور العولمة المالية

يمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

[1] شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:21.

[2] نفس المرجع السابق ، ص:23.

[3] محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، **موقع الدول العربية من العولمة المالية–إشارة خاصة لحالة الجزائر**، ملتقي الدولي حولي سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة،22/21 نوفمبر 2006، ص: 8.

استمرت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي[1]:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة، بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق "الأورو دولار"، بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.
- انهيار نظام الصرف الثابت.
- انهيار نظام "بروتن وودز" في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب.
- إدماج "البتر ودولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل.
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.

2-مرحلة التحرير المالي

تزامنت هذه المرحلة مع وصول "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي، وامتدت هذه المرحلة 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي[2]:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها البعض وتحرير القطاع المالي.
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الو.م.أ والمملكة المتحدة.
- التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود.
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جميع الادخار.

[1] محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 5.

[2] غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص:82،81.

3- مرحلة تعميم وضع الأسواق المالية الناشئة

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي[1]:

- تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم"big Bang"وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة.

- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية.

- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية "OCDE".

- ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول من بعيد ومن قريب.

الفرع الثالث: مزايا العولمة المالية

تتمثل مزايا العولمة المالية بما يأتي[2]:

- تُمكَن العولمة المالية الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية.

- تعمل على تحرير وتحديث النظم المالية والمصرفية، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص.

- تساهم من خلال الاستثمارات التكنولوجية في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.

[1] محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[2] افتخار محمد، اثير عباس، مرجع سبق ذكره، ص 204.

– تعمل على تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

– تساعد الدول المستثمر فيها على تجنب القروض المصرفية التجارية، والحد من حجم الديون الخارجية، من خلال حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية.

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية

لعل من الضروري منذ البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ونطاق تطبيقها.

الفرع الأول: التعريف بالاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات ونطاق تطبيقها

أولاً: مفهوم الاتفاقية

يمكن تعريف تحرير تجارة الخدمات من خلال تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلدان المختلفة، وبالتالي يعني حرية تبادل الخدمات بين دول الأعضاء في حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة، ولذلك يطبق في تحرير الخدمات مبدأ التحرير التدريجي، وتطبيق عمليات تحرير الخدمات على كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء[1].

كما ينصرف مفهوم تحرير تجارة الخدمات إلى عملية اتخاذ إجراءات تؤدي إلى توسع النفاذ للأسواق لموردي الخدمات الأجانب وتخفيض التمييز ضدهم بما يؤدي إلى مساواتهم بموردي الخدمات المحليين [2].

كما يمكن تعريفها إلى "التحرر من القيود واللوائح التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها"، ومن هذا التعريف نجد أن التحرير يمتد إلى النظام الداخلي للدول المختلفة، أي اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تعمل على التحرر من القيود واللوائح الداخلية التي تعيق عبور الخدمات عبر الحدود[3].

– يمكن تعريف تحرير تجارة الخدمات المالية على أنها إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحكم القطاع المالي في أي دولة[4].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص:107، 108.

[2] يايسي لياس، **الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص72.

[3] دبوش عبد القادر، **انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية واستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة أم البواقي، 2009/2008، ص:50.

[4] رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007، ص: 167.

ثانياً: نطاق الاتفاقية

يعرف نطاق الاتفاقية بأسلوب نقل الخدمة حيث يمكن أن تحدث عن طريق أربعة نماذج[1]:

النموذج الأول: التوريد عبر الحدود مثل خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، أو التحويل عن طريق البنوك أو أن تتخذ الخدمة شكل سلعة مثل تقرير فني أو برنامج كومبيوتر أو برامج تلفزيونية.

النموذج الثاني: الاستهلاك في الخارج مثل السياحة ويشترط في هذا النموذج انتقال المستهلك للدولة المستقبلية.

النموذج الثالث: التواجد التجاري كفتح وكالة بنكية، ويشترط هنا انتقال المستثمر الأجنبي.

النموذج الرابع: حركة الأفراد العاملين أو انتقالهم المؤقت مثل المستشارين، المحامين.

الفرع الثاني: مبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق والمحليين، وأن أي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الإتفاقية لعضو آخر أو لدولة أخرى غير عضو في الإتفاقية ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الإتفاقية[2].

ب- مبدأ المعاملة الوطنية: يعني هذا المبدأ التزام الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح المنتج الوارد لها من دولة عضو أخرى سلعة كانت أو خدمة أو منتج فكري معاملة المنتج الوطني من حيث التدابير الحكومية من تشريعات، أو لوائح أو ضرائب أو رسوم، أو أية تدابير حكومية أخرى تؤثر في التجارة. ويستثنى من ذلك التعريفة الجمركية المقررة عليها فقط لا غير.

ج- مبدأ الشفافية: حيث يتم تحقيق هذا المبدأ من خلال تعهد كل دول بنشر كل القوانين والقرارات والإجراءات الوطنية ذات الصلة باتفاقية تجارة الخدمات، وكذا تلزم الاتفاقية كل عضو بإخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول، كما تتيح الاتفاقية للعضو عدم تقديم معلومات سرية يترب على الإفصاح عنها الأضرار بمصالحه التجارية لمشروعاته العامة والخاصة أو في غير صالح المصالح العامة.

---

[1] آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص: 113.

[2] طالب وسيلة، **الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة البليدة 2، ص:211.

د- مبدأ التحرير التدريجي: تنص الاتفاقية على أن التحرير في هذا المجال يتم بشكل تدريجي وذلك بهدف تشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث يتم ذلك من خلال إزالة أو تخفيض أي آثار من شأنها اعتراض التجارة في الخدمات، بالشكل الذي يحقق مصالح جميع الدول المشاركة في المفاوضات.

هـ- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: تنص المادة الثالثة والرابعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان وزيادة كفاءتها وقدراتها التنافسية، مع إمكانية وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع وشبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات.

و- مبدأ التغطية و الشمولية: تغطي اتفاقية الجات جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدامات المالية والمصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي.

ي- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسة التجارية المقيدة: تعالج الاتفاقية من خلا هذا المبدأ من خلال مشكلة تضرر الدول الأعضاء من الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين والتي من شأنها عاقة تحرير تجارة الخدمات من جهة وتقييد منافسة الأجانب من جهة أخرى، حيث أعطت الاتفاقية الحق المجلس الخدمات بناءا على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، في المطالبة بالمعلومات التي تخص هذه العمليات من العضو الممارس لتلك الاحتكارات[1].

الفرع الثالث: الخدمات التي شملتها اتفاقية تحرير الخدمات المالية

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، فإن الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية تتلخص فيما يلي[2]:

1- قبول الودائع والأموال بين الأفراد و المؤسسات.

2- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية، والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية.

3- التأجير التمويلي.

[1] بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص: 323،324.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **المجلة الرسمية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد 02، المجلد 21، 2003، ص ص14، 15.

4- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية.

5- خطابات الضمان والاعتماد المستندي.

6- التجارة لحسابات المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:

- النقد الأجنبي.
- المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها.
- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.
- الأوراق المالية القابلة للتحويل.
- أدوات القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.

7- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.

8- أعمال السمسرة في النقد.

9- إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

10- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

11- تقديم وإرسال المعلومات المالية والبيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

12- تقديم الاستشمارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة سالفة الذكر، وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنات وآليات منظمة التجارة العالمية – من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 136-137.

المطلب الثالث: الأزمات المالية، إدارة المخاطر واتفاقية بازل

سنحاول في هذا المطلب التطرق للأزمات المالية، إدارة المخاطر واتفاقية بازل.

الفرع الأول: الأزمات المالية

أولًا: تعريف الأزمات المالية وأسبابها

1- تعريف الأزمات المالية

تعرف الأزمة بأنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول خطير وكبير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى إضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة فان الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم التوازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل[1].

وتعرف أيضا بأنها "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"[2].

وتعرف الأزمة المالية على أنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الإئتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الإقتصاد مسببة بدورها أزمة إقتصادية ثم إنكماش إقتصادي عادة ما يصاحبها إنحصار في القروض وأزمات في السيولة النقدية وإنخفاض في الإستثمار وفي حالة من الذعر والحذر في أسواق المال[3].

2- أسبابها

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأزمات ومن أهمها نذكر ما يلي[4]:

أ- القيود غير الكافية على عمليات الائتمان.

ب- ضعف نظام الصرف.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ص: 17.

[2] أشرف محمد دوابه، **الأزمة المالية العالمية (رؤية إسلامية)**، دار السلام للنشر والتوزيع، 2009 ص: 12.

[3] محمد سعيد محمد الرملاوي، "**الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، . مصر، 2001 ،ص: 15.

[4] منال هاني، **تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، مذكرة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص: 62، 63.

ت- ضعف الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاع المالية المصرفية.

ج- ضعف نظم المحاسبة والإفصاح.

د- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

هـ- التحرير المالي غير الوقائي.

و- عدم المواءمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية.

ي- إضطرابات القطاع المالي.

ثانيًا: أنواع ونماذج الأزمات المالية

1- أنواع الأزمات المالية

من المعروف أن هناك نوعان من الأزمات المالية وهي[1]:

أ- النوع الأول: يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) و يؤدي إلى حالة كساد اقتصادي.

ب- النوع الثاني: يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي، وهناك أنواع أخرى تتمثل في:

- الأزمات المصرفية أو الذعر المالي.
- أزمات العملة و أزمات الصرف.
- أزمة المديونية.

2-نماذج الأزمات المالية: يسمح التحليل التجريبي للأزمات المالية بالتمييز ما بين ثلاثة أنواع من النماذج المفسرة لها، والتي سوف نعرض جانبها النظري في ما يلي:

- النماذج من الجيل الأول: حاول كل من "krugman" (1979)، و "flood" و "Garber" (1984) تفسير الأزمات ميزان المدفوعات التي حدثت خلال سنوات (1970 – 1980)، مثل أزمة

[1] مصطفى العمواسي وآخرون، **الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط**، عمان، دار جلس الزمان، 2008، ص: 11.

المكسيك (1970-1973) وأزمة الأرجنتين (1978-1981) حيث تسمح النماذج من الجيل الأول بتفسير الأزمات المالية من خل العاملين[1]:

* تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي.

* العجز المستمر في ميزان المدفوعات.

كما تهدف هذه النماذج إلى إثبات إن نشوب الأزمة يرجع إلى عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسياسة سعر الصرف(ثبات سعر الصرف) وليس نتيجة لاعقلانية الأعوان الذي يؤدون دور جد مهم في النماذج من الجيل الثاني[2].

وفي الأخير نستنتج أن النماذج من الجيل الأول تفسر أسباب نشوب الأزمات المالية في عدم توافق التوسع النقدي مع نظام أسعار الصرف الثابتة[3].

– **النماذج من الجيل الثاني** : ظهرت هذه النماذج في سنوات التسعينيات، وفقا للدراسة التي قام بها "Eichengreen" و "Wyplosz" (1993) حول التجارب الأولى للعولمة المالية في الدول المتقدمة، واتبعوا فيما بعد " Obstfeld" (1994-1996) الذي قام بتحليل أزمة آلية سعر الصرف الأوروبي (MCE) يرجع سبب حدوث الأزمات المالية حسب هذه النماذج إلى التوقعات الذاتية (anticipation auto réalisatrice)للأعوان لاقتصاديين، عموما تحدث هذه التوقعات لما يؤدي التوقع بارتفاع الأسعار إلى الإفراط في شراء الأصول لغرض المضاربة والذي يتم خضعنها لارتفاع الفعل للأصول، أو عند التوقع بأن اقتصاد مأسوف يخرج من الكساد، وبالتالي ارتفاع مداخيل الأفراد يولد زيادة في الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الذي يؤدي فعلا إلى خروج الاقتصاد من الانكماش.

– **النماذج من الجيل الثالث:** ظهرت هذه النماذج من الأزمات المالية بعد أزمة جنوب شرق أسيا (1997-1998) من قبل "Tille" و "PE senti" (2000) "Krugman" (2001) والتي بدأت بانخفاض البات التايلاندي في جويلية 1997 ، ثم انتشرت إلى باقي دول المنطقة الأسيوية. حسب "Flood et Marin" سنة (1999) تسمى هذه النماذج في بعض الأحيان بالنماذج ما بين الأجيال (modèles inter-générations) لأنها تجمع ما بين نماذج من الجيل الأول ونماذج من الجيل الثاني، عموما تمتاز هذه النماذج بنقص المعلومات (information imparfaite) في الأسواق المالية وبهشاشة الجهاز المصرفي.

---

[1] نسيمة حاج موسى، **الأزمات المالية الدولية وأثارها في الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2009، ص: 16.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 17.

[3] المرجع السابق، ص:18، 19.

ثالثًا: الأزمة المالية 2008

شهد النصف الأخير من عام 2008 بداية انفجار الأزمة المالية العالمية بإفلاس بنك ليمان براذر ودخل العالم في حالة تباطأ اقتصادي تنذر بمشاكل ضخمة بسرعة، فقد انهارت أسعار الأوراق المالية في معظم البورصات وتوالت أخبار الإفلاس وبدأت دول العالم تدخل في مرحلة كساد وتباطأ والاستعداد لمواجهة الأزمة التي قد تطول أو تقصر حسب البات مواجهتها والتعاون بين دول العالم المختلفة للتخفيف من أثارها والقضاء عليها بسرعة، وإذا كانت أزمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929 الشهيرة قد استمرت نحو 11 سنة، فانه من المتوقع إلا تطول الأزمة الحالية عن سنتين أو ثلاثة نتيجة الخبرات المتراكمة من الأزمات السابقة من ناحية، وتدخل الدول الكبرى ووضع حلول مبتكرة للخروج من الأزمة المالية العالمية الحالية من ناحية أخرى.

– **أسبابها:** عندما يتم تتبع الأزمة المالية العالمية الحالية، فان يبدو بسرعة أن السبب الأساسي هو أزمة الرهن العقاري الأمريكي، والتي يمكن تلخيصها من خلال تلخيصها من خلال الترتيب التالي[1]:

1- مرحلة الازدهار ← 2- نمو كبير في سوق العقارات ← 3- فائض سيولة ضخم.

6- منح الائتمان لمقترضين غير مؤهلين ← 5- طمع وجشع الإدارة ← 4- ظهور مشكلة فائض السيولة

7- ثلاثية الأزمة ← 8- مرحلة الانكسار ← 9- مرحلة الأزمة.

الفرع الثاني: المخاطر المصرفية

لقد أدى التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة ورافقته زيادة في تعقد العمليات واشتداد المنافسة في الأسواق، مما نتج عنه زيادة وتنوع المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية مما يستدعي ضرورة اكتشاف هذه المخاطر، ليس لتجنبها بل للعمل على احتواها وإدارتها بطريقة سليمة لتحقيق أهداف البنك.

أولًا: تعريف المخاطر المصرفية

تعريف 1: الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا.[2]

تعريف 2: المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13،14.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، القاهرة، 2000 ،ص: 260.

[3] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999 ، ص: 230.

تعريف 3: "تعرف بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة ، من هنا فان المخاطر تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها و المخاطر كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة ، فإذا كانت احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا ، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا".[1]

وتنشا المخاطر المصرفية أساسا من مصادر معينة هي:

- نقص التنوع، نقص السيولة، إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

ثانيًا: أنماط المخاطر المصرفية

هناك عدة أنواع من المخاطر التي تواجه المصارف، بعضها يعتبر من المخاطر التقليدية والتي تعتبر جزء من طبيعة عمل المصارف وأخرى ظهرت مؤخرا نتيجة للتقدم التقني والتقارب الذي حدث بين اقتصاديات الدول.

وفيما يلي شرح موجز لأهم المخاطر: [2]

1- المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر التي لها علاقة مباشرة بالنشاط المصرفي والمالي والتي تتقسم إلى:

- المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات، المخاطر التجارية.

2- مخاطر العمليات (التشغيل)

تنتج مخاطر التشغيل عن عوامل داخلية أو خارجية وتسبب خسارة للبنك بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مخاطر العمليات ما يلي :

[1] فائق حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، الأردن،ط2 ، 2000 ، ص ص:165,166

2 أصغير لويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل واثارها على البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017، ص ص:40، 41.

– الاحتيال المالي، التزوير، أخطاء البشرية، السرقة والسطو، تزييف العملات، الجرائم الالكترونية، عمليات التجزئة الالية، المخاطر المهنية.

3– مخاطر التسيير الداخلي

وهي تتقسم بدورها إلى ما يلي:

– المخاطر الإستراتيجية، الخطر التنظيمي، خطر الاتصال والأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، خطر المناولة.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل للرقابة المصرفية

أولًا: تعريف اتفاقية بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، استطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، ويقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آلات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية القطاع المصرفي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس لتعاون الدولي.

تجميع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها عدد من فرق العمل التقنية (حوالي ثلاثون فرقة عمل) من الفنيين لدارسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وتحتفظ لجنة بازل بعلاقات عمل وثيقة مع مراقبي البنوك في العالم أجمع[1].

ثانيًا: أسباب ظهور اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية

– تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

– تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها.

[1] كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص:31.

- زيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص الأموال تلك البنوك .[1]
- تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك.
- سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا.
- التطورات البنكية(ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية).
- التطورات التكنولوجية[2].

ثالثًا: تطور اتفاقية بازل

جاءت لجنة بازل باتفاقيات 1,2,3,4 بهدف ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر، حماية حقوق المودعين، وتحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية وتطهيرها من المنافسة غير الشريفة الناتجة عن الفوارق في الإشراف على البنوك بين الدول. فكانت اتفاقية بازل 1عام 1988، واتفاقية بازل 2 عام 2004، واتفاقية بازل 3 عام 2010، واتفاقية بازل 4.

1- اتفاقية بازل 1

أ- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تقوم البنوك بالوصول إلى هذا الحد عام1992. وترتكز هذه الاتفاقية على الجوانب الأساسية التالية[3]:

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مخاطر الدول.

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، والتي لابد من توفر القدر الكافي منها.

---

[1] جلول عقيلة، **الرقابة الداخلية في الجزائر وفق اتفاقيات لجنة بازل الدولية، مذكرة الماستر**(غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باريس مستغانم، 2015/2014، ص: 6.

[2] جازية حسيني، ادارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2018/2017، ص: 119.

[3] زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008 ، ص:17.

– **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** حيث تشمل الأولى دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، تعتبر هذه المجموعة متدنية المخاطر، بينما تعتبر المجموعة الثانية التي تشمل باقي الدول الأخرى ذات مخاطر عالية.

– **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:** فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي الدين من جهة أخرى.

– **وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية:** حيث يلاحظ أنه بعد تحول الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة باستخدام أوزان المخاطر.

– **وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:** حيث ينقسم رأس المال المصرفي وفقا لمعيار كفاية رأس المال إلى شريحتين هما:

- رأس المال الأساسي يشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح.
- رأس المال السائد يشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول والمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر غير محددة والقروض السائدة وأدوات رأسمالية أخرى.

وهكذا يحدد معدل كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال(بازل1) = (شريحة1+شريحة2) ÷ مجموع التعهدات ولالتزامات مرجحة الخطر %≤8

ب– تعديلات اتفاقية بازل 1

في أفريل1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر البنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية، هذا وقد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن ملف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في جويلية1988[1].

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات

[1] خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 55.

الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية، والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة، ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993، والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع السماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية التماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوي جميع البنوك، هذا استخدام نماذج ملكية داخلية، ومن بين هذه المعايير نجد[1]:

_ ضرورة حساب المخاطر اليومية.

_ استخدام معامل ثقة نسبته 99 %.

_ أن تستخدم حزمة سعريه دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.

_ أن يشمل فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام.

2- اتفاقية بازل 2

جاءت اتفاقية بازل 2 لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق اتفاقية بازل 1، لذلك سنتطرق الى أهم أهداف والجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2.

أ- أهداف اتفاقية بازل 2

وتتمثل الأهداف اتفاقية كالتالية.

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي العالمي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية وتعزيز المنافسة العادلة.
- إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق للبنوك على كل المستويات من التعقيد والتطوير[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص: 56.

[2] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2013، ص:110.

- الاهتمام والتركيز على البنوك العاملة على المستوي الدولي.
- ملائمة المبادئ الأساسية للتطبيق من البنوك المختلفة.
- بناء وسيلة شاملة للتعاطي والتعامل مع المخاطر[1].

ب- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2

قامت لجنة بازل بإجراء التعديلات لتطوير أسلوب لحساب معدل كفاية رأس المال، انطلاقا من كون المخاطر التي تتعرض إليها البنوك لا تقتصر على المخاطر الائتمانية، ومخاطر الدول فقط بل تتعرض إلى مخاطر أخرى مثل مخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف. وأصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية يوم 16جانفي 2001 مقترح اتفاقية بازل الجديد لكفاية رأس المال، والذي سيحل بعد إقراره محل الاتفاق المعمول بها منذ عام 1988 حيث يقوم بتطبيق الاتفاق الحالي أكثر من 100 دولة، وقد تم جديد شهر ماي 2001 كموعد نهائي لتقديم البنوك المركزية والسلطات الرقابية لملاحظتها بشأن المعايير الجديدة المقترحة لكفاية رأس المال التي وضعتها تلك اللجنة، وكان من المنتظر أن يتم تنفيذ تلك المعايير عام 2005، وهذا الاتفاق يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية، كما هو موضح في الشكل رقم(1- 1).

الشكل رقم (1/1) الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل2

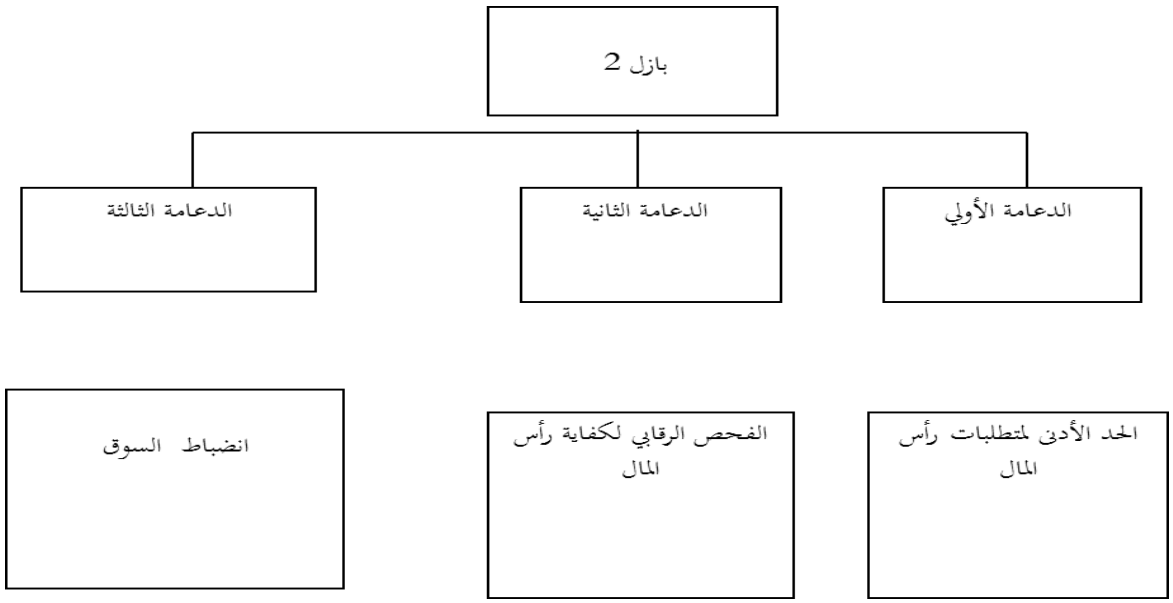

المصدر: فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص:104.

[1] يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:63.

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تحقق درجة أكبر من التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة من خلال أسلوب مرن وتتضمن المعايير الجديدة في هذا الخصوص عدة بدائل تحل محل المعايير الموحدة التي يتضمنها اتفاق بازل الحالي (1988) بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تتحملها البنوك ويمكن من السيطرة على المخاطر الائتمان والتوريق ومشتقات الائتمان، ويركز التعديل على تحسين طرق قياس المخاطر[1].

الدعامة الثانية : الفحص الرقابي لكفاية رأس المال: أي إحكام رقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان للتأكد من أن كل بنك لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملائمة رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق: من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك لذلك تطالب بالإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال.

3- محاور اتفاقية بازل 3

إن اتفاقية بازل الثالثة جاءت لتعزز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية 2008، فجاء نص الاتفاقية على خمسة محاور رئيسية من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي.

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[2]:

أ- المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المفيدة بتاريخ استحقاق.

ب- المحور الثاني: ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

ج- المحور الثالث: دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول.

---

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[2] إبراهيم تومي، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية**، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص ص: 181، 182.

وتحسب الرافعة المالية كما يلي:

الرافعة المالية = الشريحة الأولى لرأس المال ÷ إجمالي الديون≤ 3%

د- المحور الرابع: يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة لركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

هـ- المحور الخامس: يعود لمسالة السيولة والتي أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم أما بالنسبة للثانية فهي قياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

4- الطريق إلى اتفاقية بازل 4.

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS)، في ديسمبر 2017 الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية علي المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل3، والتي تمهد الطريق لما ينتظر أن يطلق عليه بازل4. وهذه المراجعات التعديلات تعتمد على إدارة وقياس مخاطر الائتمان والتشغيل والأسباب الكامنة وراء هذه التعديلات، وتقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية، خاصة أن اللجنة انتهت من التعديلات النهائية على مناهج احتساب مخاطر السوق في يناير 2019 ويتوقع أن تدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بحلول الأول من يناير2022.

فعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المنتدى التعديلات وسياسات وإجراءات قياس المخاطر ومتابعتها وتحديد المتطلبات الأساسية للمصارف للتجهيز لتنفيذها وقياس مدى كفاية رأس المال ونظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات الملائمة لهذه التعديلات، مستهدفا الارتقاء بإدارة المخاطر إلى المستويات التي تحاكى المعايير والممارسات الدولية المعروفة والمعتمدة على الصعيدين العملي والنظري، وزيادة الوعي لدي القطاع المصرفي والمالي وقطاع الشركات في العالم العربي حول أهمية تبني وتطبيق أحدث تقنيات وأساليب إدارة المخاطر المعروفة دوليا[1].

[1] محمد عادل العجمي، **الطريق إلى بازل 4**، متاح على الموقع https://alwafd.news/essay/41545 ، تاريخ الاطلاع : 2020/09/06 .

المبحث الثاني: تطور الأنشطة المصرفية

تمثل التطورات المصرفية أحد الأنشطة المالية في أي دولة وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرا وتنوعا ملحوظا في الخدمات المصرفية، أو في صناعة بصفة عامة كان بمثابة ضرورة فرضتها انعكاسات المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة.

المطلب الأول: الصيرفة الإلكترونية

في ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت الصناعة المصرفية تغيرات جوهرية، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم الصيرفة الإلكترونية وتطورها التاريخي.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

أولاً: تعريف الصيرفة الالكترونية

*هي عبارة عن خدمات مصرفية الكترونية متطورة تختصر الامن وتقلل التكاليف يدخلها البنك بما يجعله مؤهلا للتعامل مع عملائه بسهولة ويسر وعبر قنوات مؤمنة.

*إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع الكترونية على الانترنت لتقيم نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها[1].

– هي كل المعاملات المصرفية الإلكترونية وتتمثل في كل العمليات المصرفية التي تتم عن طريق الهاتف، الصراف الآلي، ومؤخرا جدا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الإنترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية[2].

*يوضح هذا التعريف أن الصيرفة الإلكترونية تمكن من إجراء العمليات المصرفية من سحب أو إيداع أو تحويل ... بطرق حديثة في ظل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[3].

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الإلكترونية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 15/14 ديسمبر2004، دون صفحة.

[2] بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية، جامعة بشار، 25/24 أفريل2006، دون صفحة.

[3] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة1، قسنطينة، 2008، ص:147.

الفرع الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية

وفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية الأوروبية، فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية [1].

1- الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2- الموقع الاتصالي: بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

3- الموقع التبادلي: وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته أو أنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تسمح هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإداراتها، ولإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية باستخدام الرقم السري والبطاقة الممغنطة.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية

أولاً: مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية

يؤدي استخدام الصيرفة الإلكترونية إلى تحقيق عدة مزايا أهمها[2]:

أ- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن: نتيجة إلغاء عامل المكان والوقت الذي كان يعيق الكثير من المعاملات التجارية الدولية التي أصبحت لا تستغرق إلا وقتا قصيرا للغاية لتلبيتها مما يتوافق وعمليات التجارة الإلكترونية التي زاد انتشارها في كافة أنحاء العالم.

ج- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: هناك بعض العمليات المصرفية الجديدة لا يمكن للبنوك التقليدية أداؤها إلى عملائها، وبالتالي كان للبنوك الإلكترونية التميز في أدائها نظرا لخصوصية تلك العمليات المصرفية التي تحتاج إلى السرعة وبتكلفة أقل.

---

[1] نصيرة شبوب، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر، دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي**، مذكرة ماجستير، علوم الإعلام والاتصال(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص: 62.

[2] سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر-باتنة- ،2009/2008، ص:91.

ح– خفض تكاليف التشغيل: تتضمن عملية افتتاح فرع لبنك ما مصاريف تشغيلية مثل تكاليف شراء الموقع وتأثيثه وتكاليف العمالة والصيانة وغيرها.

د– زيادة كفاءة أداء البنوك الإلكترونية: تتميز البنوك الإلكترونية بسرعة الأداء وإنجاز الأعمال مقارنة بالبنوك التقليدية.

هـ– تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة لم تكن معروفة من قبل.

و– تحديث وعصرنة نظم الإدارة وزيادة كفاءة أداء البنك.

ثانياً: عيوب الصيرفة الإلكترونية

في قابل هذه الإيجابيات للصيرفة الإلكترونية فإن هناك بعض السلبيات منها[1]:

أ– صعوبة الاستخدام مثل (صعوبة اللغة أو عدم توفر النشرات الإرشادية).

ب– عدم توفر الأمان والسرية في استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي مما يعرض هذا الأخير إلى ما يعرف بمخاطر التشغيل الناجمة عن ممارسة الأعمال المصرفية الإلكترونية.

ج– غسيل الأموال: لقد شاهد تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفاقم هذه الظاهرة أفقيا ورأسيا، ويمكن أن يكون ذلك بقصد أو بغير قصد من طرف البنوك، سواء من خلال قبول الودائع دون أن يكون لها الحق في النظريات من مصدرها، أو من خلال منطلق الحركة الاقتصادية، أو من منطلق السر المهني، أو من خلال التحولات ...(الوساطة في توظيف هذه الأموال في سوق الأوراق المالية لصالح الزبائن).

د– صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة: حيث أن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل القيام بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطة على زر الكمبيوتر أو التلفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثير بأزمات السيولة سواء بالزيادة أو النقصان.

هـ– ظهور المخاطر التنظيمية: نظرا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا يتمثل في محاولة المصارف التهرب من الإشراف والتنظيم، مما يضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فيه فرض رقابتها الكاملة إلى هذه المصارف.

و– ظهور المخاطر القانونية: حيث تنطوي المعاملات المصرفية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية، كعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات الطبقية في بلد ما قبل بدأها في تقديم خدماتها فيه.

[1] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2010، ص:79.

ز– مخاطر السمعة: فوجود سمعة سيئة للمصرف من ناحية عدم توفر الوسائل الكافية للبيانات التي تحتفظ بها المصرف والخاصة بعملائه أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق، ويؤثر على عدد عملائه ويقلص من نشاطاته إلى أقصى حد مما يقلل من أرباحه.

ظهور مخاطر اخرى خاصة بالعمليات المصرفية التقليدية (مخاطر الائتمان، السيولة...).

المطلب الثاني: الاتجاه نحو خيار الصيرفة الشاملة

تمثل ممارسة الأعمال المصرفية الشاملة طفرة في أعمال البنوك وهذا في ظل تراجع عوائد الأعمال المصرفية التقليدية، حيث أصبحت البنوك تمارس أنشطة أكثر اتساعا وتنوعا في إطار سعيها لجمع المتناقضين تعظيم العائد وخفض المخاطر، سنحاول في هذا المطلب التعرف على البنوك الشاملة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنوك الشاملة

أولًا: النشأة

يرى الكثير من الاقتصاديين إن البنوك الشاملة هي أساسا فكرة ألمانية رغم إن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخيا عن إنجلترا وإيطاليا، ولقد كان دورها محدودا في هذه الفترة، وكان أول هذه البنوك بنك بروسيا (بوندز بنك حاليا) والذي أسسه فريد يريك الأكبر، وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع، ومن ثم تأسس بنك دوتش بنك كمرز بنك في عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستغلالها في رأس مال البنك، الجزء الأخر لمجرد الإيداع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة.

ومن ثم فقد تم توفير النشاط المصرفي في ألمانيا وفقا لاحتياجات التطور الصناعي السريع، وقد استمر هذا الوضع قائما في ألمانيا حتى الوقت الحاضر باعتباره من سمات العمل المصرفي الألماني، وأصبح من الأشكال المتعارف عليها في أداء الوظائف والمهام المصرفية عالميا. ويقوم هذا المدخل على أن البنوك في حقيقتها مؤسسات تنموية، وأن دورها هو دور استثماري تنموي وخليط من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وتمويل المساهمة في رؤوس أموال المشروعات مع الحصول على حق التصويت المباشر في الإدارة، والقيام بأعمال السمسرة والتعهد بتغطية إصدارات الأوراق المالية وغيرها. واتسعت مهام البنوك الألمانية من كونها مجرد مؤسسات تمنح ائتمانا قصير الأجل إلى منح ائتمان متوسط وطويل الأجل بما يتناسب مع المشروعات كثيفة رأس المال. وقد ساهم هذا النشاط

بفعالية في إعادة بناء الصناعة الضخمة بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتعد البنوك الألمانية بفضل هذه الأنشطة من أقدم البنوك الشاملة نشأة[1].

مما دفع البنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة.

ثانيًا: تعريف البنوك الشاملة

يعرف البنك الشامل على أنه: "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية من داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد"[2].

تعرف أيضا على أنها: "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد انه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية، ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"[3].

ومن مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص المفهوم التالي:

يقصد بالبنك الشامل على أنه البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى والتطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع.

الفرع الثاني: خصائص و وظائف البنوك الشاملة

أولًا: خصائص البنوك الشاملة

تتسم البنوك الشاملة بجملة من الخصائص، ومن أهمها ما يلي[4]:

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، مصر، 1997، ص: 43.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2000، ص: 19.

[4] عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

1- أداء مجموعة كاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات، وفي مختلف الأماكن. كما تتعامل هذه البنوك في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها، وتستنبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء.

2- التنويع في مصادر التمويل و الاستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض إليها، حيث تدير تلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وربحيتها، وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.

3- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري: والتي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كماً ونوعاً.

4- إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة، مع تفعيل استثماري لإدارة المجودات والهوامش والفوارق.

ثانيًا: وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والإعمال، والبنوك المتخصصة، أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة، والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطور الاقتصادي، على هذا الأساس تستند الصيرفة الشاملة على فلسفة التنويع التي جاء بها "هاري ماركو تز"، والتي تقوم على تنويع البنوك لأنشطتها وكذا مواردها بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار، لذلك يمكن توضيح الإطار العام لإستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة على النحو التالي:

1/ تنويع مصادر التمويل:

تقوم البنوك الشاملة بالعديد من أنشطة التمويل لعل أهمها نذكر:

أ- الوظائف المصرفية التقليدية: وتتضمن صورا عديدة للخدمة المصرفية أهمها:

- تسيير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.
- التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية، والقيام بإصدار الشيكات السياحية وعمليات الكمبيو.
- إصدار شهادات الادخار بالعملة الوطنية والأجنبية.

- منح تسهيلات ائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية.

ب- الوظائف المصرفية الغير تقليدية: والتي يمكن حصرها في المجالات التالية[1]:

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شرائها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.

- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.

- اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قباضة مصرفية "Holding" تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.

- التوريق "Securitization" ويسمى أيضا بالتسنيد ويقصد به تحويل الأصول الغير سائدة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم وسندات.

2/ التنويع في مجال الاستثمار

وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل أهمها:

- تنويع محفظة الأوراق المالية أين تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيف بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.
- تنويع القروض الممنوحة من القروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنويع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تقدم لها القروض.
- الدخول في مجالات استثمارية من خلال[2]:

- الإسناد: ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة[3].

- التسويق: ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من الخبراء والوحدات المتخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص: 57.

[3] معهد الدراسات المصرفية، **إضاءات**، السلسة السادسة، العدد 04، نوفمبر 2013، الكويت، ص: 04.

– **تقديم الاستشارات**: حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية، وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

3/ التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

وتقوم إستراتيجية التنويع في هذا الصدد على القيام بالأنشطة التالية:

أ- القيام بنشاط التأجير التمويلي "Leasing" من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات التأجير التمويلي.

ب- الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات بهدف تحقيق عوائد.

ج- إصدار الأوراق المالية من الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الإعمال الأخرى وذلك مقابل عمولة.

د- دعم النشاط المالي للعملاء من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي، وكذلك نجد:

- ✓ إنشاء صناديق الاستثمار
- ✓ تأسيس شركات رأس مال المخاطر
- ✓ القيام بعمليات خصم الديون
- ✓ تنشيط سوق المال وبرامج الخصخصة

4/ تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

تسعى البنوك الشاملة إلى ابتكار خدمة مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه على أنه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسة عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الابتكاري لبنك ما دون الآخر وفق نمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه، تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستدينة ومن الاتجاهات الحديثة للخدمات التمويلية المبتكرة التي تأخذ بها البنوك الشاملة نذكر:

– **صيرفة التجزئة "Retailbanking"**: وتشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموسا من قبل العديد من البنوك، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي[1]:

- البطاقات الإلكترونية

[1] نفس المرجع السابق، ص: 04

- تقديم القروض الشخصية
- التمويل بالرهن العقاري
- نشاط التأمين

ومما سبق ذكره، فإن البنوك الشاملة تقدم تشكيلة متكاملة من الخدمات المصرفية من خلال أداء تلك الخدمات بنفسها أو من خلال الشركة القابضة المصرفية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1/1): وظائف البنك الشامل الحديثة

1/الودائع:	6/الاكتتاب في الأوراق المالية:	9/حركة الأموال:
-ودائع جارية.	-أدوات الخزينة.	-التمويل المحلي.
-ودائع لأجل.	-سندات الدولة.	-التمويل الدولي.
-ودائع لإخطار.	-سندات الشركات.	10/خدمات الضمان:
-ودائع توفير	7/خدمات الاستشارة:	-خطابات الضمان.
2/التداول:	-استشارة إدارة السيولة.	-الاعتماد المستندية.
-السوق المالية.	-استشارة الإدارة المالية.	-التحصيلات المستندية.
-النقد الأجنبي.	-التخطيط المالي.	-خدمات القبول.
-المشتقات المالية.	-استشارة الاستثمار العقاري.	-ترويج المشروعات الجديدة.
3/بيع الأوراق البنكية:	-استشارة التجارة الخارجية.	11/خدمات التأمين:
-شهادات الإيداع.	-الاستشارات القانونية.	-تأمين الصادرات.
-الأسهم والسندات.	-الاستشارات الضريبية.	-تأمين المخاطر.
4/الائتمان:	-بحوث التسويق.	-تأمين الأفراد والممتلكات.
-الائتمان الاستهلاكي.	8/خدمات المستهلك:	12/التمويل المتخصص:
-ائتمان المؤسسات.	-بطاقات الائتمان.	-تمويل شراء الأصول.
-ائتمان للبنوك المحلية و	-الشيكات السياحية.	-التأجير التمويلي.
بالخارج	-إدارة أصول الإفراد.	-تمويل المشروعات.
5/السمسرة:	-الخزائن والأمان.	-المشاركة.
-السمسرة في سوق المال.	-صناديق الاستثمار.	-التمويل العقاري.
-السمسرة في العملات.	-نظم المعاشات.	-تمويل الدفع المالي.
-السمسرة في الأراضي والعقارات.		
-السمسرة في الذهب.		

المصدر: عرابة رابح، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06، 2009، ص:203.

الفرع الثالث: منافع وتكاليف البنوك الشاملة

تسهم البنوك الشاملة من خلال وظائفها المتنوعة والمتعددة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف مدى هذا الإسهام على ما يتولد من منافع لهذه البنوك. غير أنه توجد بعض التكاليف المترتبة على هذا النوع من البنوك، والتي أثارت الجدل حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده. وسنقوم من خلال هذا بحصر أهم تلك المنافع والتكاليف المترتبة عن البنوك الشاملة. وذلك على النحو التالي:

أولًا: منافع البنوك الشاملة

ويتسم البنك الشامل بعدة منافع لعل أهمها ما يلي[1]:

- ✓ العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق وفورات في التكاليف وبوجه عام الاستفادة من الأقسام الإدارية العامة لخدمة الإدارات المصرفية الأساسية.
- ✓ التنويع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل.
- ✓ التنويع الجغرافي لمكونات محفظة القروض والاستثمارات المتفاعل مع التنويع القطاعي.
- ✓ زيادة وتنويع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- ✓ تحقيق الوفرات في إدارة الاحتياطات الأولية المساندة للودائع وكذلك الاحتياطات الثانوية بسبب التنسيق القطاعي لاحتياجات السيولة داخل البنك الواحد.
- ✓ ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات والمطلوبات بما فيها على سبيل المثال: إدارة الفجوة، الهامش والفارق.
- ✓ إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك إلى جانب شراء السندات.
- ✓ تلبية احتياجات الشركات التي تتمتع بالتكافل الأفقي والرأسي الذي يعبر حدود القطاع الواحد.
- ✓ نشر الخدمات المصرفية لكافة القطاعات.
- ✓ الاستفادة من تجارب البنوك التجارية والمتخصصة قطاعيا في مجمع واحد جديد.
- ✓ توظيف السيولة الفائضة في المصارف التجارية في مجالات التنمية بما يحقق درجة أفضل في التوازن القطاعي.

[1] عبد القادر شارف،" **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي المجلد 1، الجلفة، الجزائر، أوت 2014، ص: 14، 15.

- ✓ يمكن للبنك الشامل إذا أرادت الدولة تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين والحصول على الدعم منها مقابل ذلك التخفيض وذلك دون الحاجة إلى وجود بنك قطاعي متخصص يؤدي هذه المهمة.

بالإضافة إلى مجموعة من المنافع نذكر منها:

- ✓ صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لحماية المشروعات الوليدة وترويج منتجاتها.
- ✓ فتح أسواق خارجية واختراق أسواق التصدير الدولية لما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.
- ✓ تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسبيبه، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالمية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان.
- ✓ تطوير وظائف البنوك التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر.
- ✓ اكتساب القدرة الهائلة على أحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق إتاحة إمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات.
- ✓ توفير جسور مالية التي تربط بن البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها.
- ✓ التوافق السريع ومع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة.

ثانيًا: تكاليف البنوك الشاملة

رغم كل المنافع يمكن القول إن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض التكاليف والمشاكل منها:[1]

- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة للمؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة وهنا تتجلى فصاحة الإدارة

[1] نفس المرجع السابق، ص: 16.

المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب. ومن التكاليف أيضا:

- توفر القطاعات المصرفية على موارد مالية ضخمة لإتمام عملية التحول وهذا ما ينقص في بعض الدول النامية.

المطلب الثالث: الاندماج المصرفي

يتميز العنصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف الجوانب النظرية للاندماج المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف الاندماج المصرفي

أولًا: مفهوم الاندماج المصرفي

الاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وجمعهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[1].

كما يعرف الاندماج المصرفي هو الاتحاد بين أكثر من بنك، وينطوي على الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، ويتحصل البنك المدمج عادة على ترخيص، أما البنك الجديد فيتخذ اسم المؤسسة المندمجة[2].

ثانيًا: أهداف الاندماج

وتتمثل هذه الأهداف في[3]:

1- استيعاب المخاطر، امتصاص الصدمات، وقف متصاعدات الأزمات، معالجة المواقف الصعبة، تحقيق الفعالية الإيجابية.

---

[1] غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:254.

[2] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة 20أوت 1995، سكيكدة، 2009/2008، ص:83.

[3] محمد بولصنام، الاندماج المصرفي كآلية لتقليل المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرفي الأعمال والأهلي، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد التاسع، جامعة المدية، ص: 359.

2- خلق وضع مصرفي تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وخلق فرص استثمار أكبر عائد واقل مخاطر.

3- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة وبالتالي يكسب البنك الجديد شخصية أكثر فاعلية من جانب المتعاملين بعد دمج الكفاءات السابقة.

4- الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناجمة عن الودائع والقروض المقدمة.

الفرع الثاني: أنواع الاندماج المصرفي

ويمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى عدة أنواع وفقا لما يلي[1]:

1- الاندماج المصرفي من طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

تختلف أنواع الاندماج المصرفي حسب ارتباط المصرفين، سواء يعملان في أنشطة متماثلة أو في مجالات غير متماثلة وكذا حسب تماثل وتمايز الخدمات التي يقدمها كل بنك، وينقسم إلى:

أ- الاندماج المصرفي الأفقي

هو الاندماج الذي يتم بين بنوك تعمل على نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها، كالبنوك التجارية، أو بنوك الاستثمار،...الخ. وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لها.

ب- الاندماج المصرفي الرأسي

هو الاندماج الذي يتم البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، وتصبح بذلك البنوك الصغيرة وفروعها امتداد للبنك الكبير.

ج- الاندماج المصرفي المتنوع

يعرف على أنه يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية أو أحد البنوك المتخصصة أو بين البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال.

2- من حيث العلاقة بين أطراف عملية الدمج

ينقسم الاندماج طبقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع [1]:

[1] نزار قنوع، طرفة شريقي، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 31، العدد 01، 2009، ص: 98.

أ- الاندماج الطوعي: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين، هما البنك الدمج والبنك المندمج دون وجود أي اعتراض من قبل مجلس الإدارة لكل بنك ومن ثم يقوم البنك الدمج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله.

ب- الاندماج ألقسري: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أحدهما بنك متعثر والآخر بنك ناجح وتلجأ السلطات النقدية لهذا النوع بغرض المحافظة على أموال مودعي البنك المتعثر وكذلك لعدم تعرضه للإفلاس.

ج- الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة والمتعددة لأحد البنوك للاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه وغالبا ضد رغبته.

3- الاندماج المصرفي بمعايير أخرى: هناك عدة أنواع من الاندماج المصرفي تقسم طبقا لبعض الشواهد العملية والتجريبية ومن أهمها ما يلي[2]:

أ- الاندماج بالابتلاع التدريجي: يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

ب-الاندماج بالحيازة: يتم من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه.

ج- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان إلى غير ذلك.

د- الاندماج بالضم: يقوم على مجلس إدارة موجد للبنكين معا.

هـ- الاندماج بالمزج: يتم من خلال أحدات مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين.

الفرع الثالث: شروط وضوابط نجاح الاندماج المصرفي

أولًا: شروط الاندماج المصرفي

لنجاح عملية الاندماج المصرفي يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها[1]:

[1] شهبون لامية، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 22، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون تاريخ، ص: 174.

[2] قرش عمر، **متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية**، مذكرة الماجستير، (غير منشور)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2012، ص:63.

– أن تتوافر رغبة حقيقة لدى القائمة على عملية الاندماج المصرفي.

– أن يتم اختيار اسم الكيان الجديد ومجلس الإدارة، ومختلف الخدمات المصرفية التي يتم التعامل بها.

– أن يتم وضع تطور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي، يتضمن الإعداد له وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية، ووضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

– إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين التنظيمية، وكذا القرارات المتخذة.

– توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

ثانيًا: ضوابط نجاح الاندماج المصرفي

هناك مجموعة من الضوابط الضرورية لنجاح الاندماج البنكي ومن أهمها ما يلي[2]:

– من الضروري أن تسبق عملية الاندماج البنكي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج.

– عدم اللجوء إلى الاندماج الإجمالي للبنوك إلا في أضيق الحدود.

– ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج البنكي كالإعفاءات الضريبية.

– دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج البنكي لمعرفة الدروس المستفادة منها، وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج البنكي في البنوك المحلية.

– من الأهمية أن تسبق عملية الاندماج البنكي دراسة كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج والأهمية الاقتصادية والاجتماعية له.

– ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان البنكي وهو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج البنكي.

---

[1] بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010/2009، ص: 160.

[2] بركان زهية، الاندماج المصرفي ومسؤولية اتحاد القرار، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 02، جامعة سعد دحلب بالبليدة، بدون تاريخ، ص ص179، 182.

خلاصة الفصل

شهدت الساحة المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة العديد من التطورات والتي انعكست بدورها على إعادة صياغة ملامح النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة التحرير المصرفي، بشكل نتج عنه العديد من التحديات التي أصبحت تواجه البنوك، وتمثلت أهم هذه التحديات في تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات وما نتج عنه من زيادة حدة المنافسة، وتعرض البنوك المحلية إلى منافسة قوية من طرف البنوك العالمية والكيانات المصرفية القوية التي تتمتع بخبرة وتكنولوجيا متقدمة.

ومما يزيد من حدة هذه التحديات أمام البنوك على اختلافها متطلبات اتفاقية لجنة بازل من أجل استيفاء كفاية الرأس المال، هذه الاتفاقية أصبحت اتجاه عالمي تسلكه غالبية البنوك من خلال الالتزام بمقرراتها بغية الاستفادة من عديد الإمكانيات التي توفرها اللجنة للارتقاء بالأداء المصرفي، هذا الاتجاه جعل البنوك صغيرة الحجم على غرار بنوك الدول النامية والعربية وحتى في الدول المتقدمة، في موقع بفرض عليها الالتزام بنصوص اتفاقية بازل رغم ارتفاع تكلفة العملية من جهة، ومن جهة أخرى رغم صعوبة التوفيق بين نشاط جميع البنوك على الصعيد العالمي المتباينة في أداتها، وقد وجدت العديد من البنوك في الاندماج المصرفي سبيلا لاستيفاء قواعد لجنة بازل إضافة لما يحققه الاندماج من مزايا كبيرة لهذه البنوك. كما كان للتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتوسع من طرف البنوك في تقديم الخدمات المصرفية التكنولوجية، وظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية مثل: وسائل الدفع الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، وتغير هيكل الخدمات المصرفية، الآثار الكبيرة على نشاط البنوك الملزمة على مواكبة التطورات لتضمن لنفسها مكانة في السوق المصرفي المحلي والدولي، خصوصا بالنسبة لاقتصاديات الدولية التي لا تزال البنوك تلعب فيها دورا هاما ورئيسيا.

الفصل الثاني واقع النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

يلعب النظام المصرفي دورًا هماً في الاقتصاد باعتباره المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد والممول الرئيسي لها في أغلب البلدان النامية، كما يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرًا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التحولات والتغيرات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، فالنظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال، فبعد الاستقلال استمرت هيمنة المؤسسات البنكية تقوم بعملية التمويل وفق منطقها ومصالحها الخاصة، فلم تعطي الاهتمام الازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بأحداث التنمية، هذا الوضع كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري عن طريق تأسيس نظام بنكي وطني يكون قادر على تعبئة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو تمويل التنمية.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: نشاط النظام المصرفي الجزائري وأهم معوقاته.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

شهد الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات خلال فترة الاستعمار مما أدي إلى إعادة هيكلة قطاعه، ومر بالعديد من الإصلاحات بعد الاستقلال، فقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسة مالية ومصرفية تابعة للأجنبي لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي الجزائري

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى نشأة النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى تعريفه وخصائصه.

الفرع الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري

نشأ النظام المصرفي الجزائري كامتداد للنظام المصرفي الفرنسي، ونتيجة لذلك فقد تواجدت شبكة واسعة من المصاريف والمنشآت المالية قبيل الاستقلال بالجزائر، وهذا راجع لاعتقاد الفرنسيين بأن الجزائر موطن دائم وحق لهم[1].

إبان الاحتلال الفرنسي، حدث إنشاء أول مؤسسة مصرفية كفرع لبنك فرنسا في 19جويلية1943، لكنه لم يستمر في العمل مع قيام الثورة الفرنسية في 1948، لتظهر بعدها مؤسسة مصرفية ثانية تسمى الصرافة الوطنية للخصم، comptoir national d وظيفتها الأساسية هي خلق الائتمان وليس إصدار النقود، إلا أن مهمتها فشلت لنقص الودائع. ثم أنشئت ثالث مؤسسة مصرفية هي بنك الجزائر في 1951 مقره الجزائر العاصمة، رأس ماله 3 ملايين فرنك فرنسي، وباعتماد من السلطات الفرنسية قدره 1050ألف فرنك فرنسي، حيث اشترط عليه تخصيص مقدار من رأس المال كاحتياطي، مع احتفاظ السلطات الفرنسية بحق تعيين المدير وبحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية. وكان لهذا البنك أولوية في إصدار النقد المتمثل في الفرنك المحلي بقيمة يساوي قيمة الفرنك الفرنسي[2].

إلا أنه وبعد استقلال الجزائر ونظرا لأهمية القطاع المصرفي فإنه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية، ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي أنشأ في عام 1963م، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط القطع الأجنبي (العملات الأجنبية)، ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم

---

[1] بن آكلي لامية أحمد زغدار، **دور الجهاز المصرفي في تفعيل وتطوير السوق المالي لتمويل الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3 ،2016/2015، ص: 107.

[2] بن طلحة صليحة، **الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية (حالة تمويل إستغلال مؤسسة عمومية اقتصادية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص: 13.

الخارجي وأخيرا مراقبة البنوك التجارية أما البنوك التجارية الجزائرية التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات من القرن العشرين[1].

ومنذ الاستقلال بدأت بوادر قيام نظام مصرفي جزائري مستقل يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، والذي كان يتميز عشية الاستقلال بهجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع نتيجة لهجرة المحتلين من الجزائر وهجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك[2].

الفرع الثاني: تعريف النظام المصرفي الجزائري

هناك عدة تعريفات للنظام المصرفي نذكر منها ما يلي:

- ✓ هو مجموعة المصاريف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة[3].
- ✓ كما يعرف بأنه هو المؤسسات البنكية والقوانين التي تعمل في ظل معاصرة المؤسسات من المؤسسات البنكية والأنظمة والقوانين التي تحكم مصالحها[4].
- ✓ كما يعرف ايضا بالنظام الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية[5].
- ✓ ومنه يمكن تعريفه على أنه: المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد[6].

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية –، **مجلة إقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 3، ص ص: 29،30.

[2] بالعبيدي عايدة عبير، **أثر البنوك الاجنبية على أداء المنظومة المصرفية الوطنية – دراسة حالة الجزائر – للفترة (2004–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2018/2017، ص ص: 150،151.

[3] خبانة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 179.

[4] نور الدين نوري، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص:03.

[5] فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 36.

[6] سليم عمر الحداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء – دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص:08.

الفرع الثالث: خصائص النظام المصرفي الجزائري

لكل نظام مصرفي خصائص تميزه عن نظام آخر، وهذه الخصائص هي كالتالي[1]:

1- تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها وأدائها كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضا يخضع للمذهب الاقتصادي.

2- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، والبنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، وأن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل، وأدى إلى تراكم المشاكل والتناقضات.

3- خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم وآليات الأداء المماثلة لنظام الاقتصاد الاشتراكي، وهذا ينعكس من جهة على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية. ومن جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات لهذا النظام وتوجيهها بطريقة إدارية أيضا.

4- تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي: في تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القروض ورسم السياسات الاقتراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود ومراقبة السياسات الاقراضية تتم دون إرادة حقيقية منه.

5- التركز البنكي: هي ظاهرة الأكثر انتشارا في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاص، والمقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية، وهذا ما ينتج عنه إنخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري واقتحامه.

6- ورغم أن عملية خوصصة البنوك مطروحة الآن بحدة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية.

7- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، وهذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك

[1] فاطمة بالحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61،62.

على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك والمؤسسات، وحتى التوازن المالي الداخلي للبلاد.

8- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد: فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية، كما أن البنوك والمؤسسات ليست المخيرة بعملية التوظيف، ذلك لأن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من الوزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة[1].

9- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص: أي أن كل بنك يتكفل بتمويل مجموعة من الفروع الاقتصاد الوطني، وليس له الحق في تمويل فروع من اختصاص بنوك أخرى.

10-النظام البنكي هو نظام ذو مستوى واحد: بمعنى أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد، ولا يملك البنك المركزي عمليا سلطة على سلوك هذه البنوك.

11 -عدم الفعالية المالية: وتقاس هذه الفعالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، إضافة إلى ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.

12- فقدان الإحترافية: البنوك التجارية الجزائرية تفتقد إلى الإحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي مازالت أداة يد الدولة.

13- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية.

14- عجز التأطير المؤسساتي والبشري بالإضافة إلى ضعف الرقابة والهياكل.

المطلب الثاني: هيكلة النظام المصرفي الجزائري

الشكل رقم (1/2): هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام2009

[1] بالعجين خالدية، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة خلدونية**، المجلد 01، العدد 03 تصدر عن جامعة ابن خلدون – تيارت –، الجزائر، أفريل 2018، ص: 09.

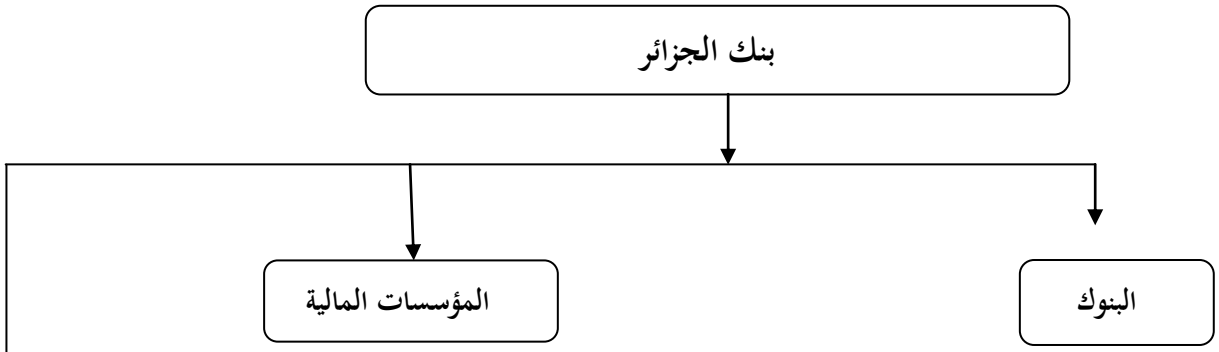

- البنك الخارجي الجزائري
- البنك الوطني الجزائري
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بنك التنمية المحلية
- القرض الشعبي الجزائري
- صندوق التوفير والاحتياط
- بنك البركة
- بنك الغرب التعاوني– الجزائر
- المجمع الجزائري للبنوك
- المؤسسات العامة للجزائر
- سيتي بنك
- البنك المتوسط العام
- الصندوق الوطني التعاون ألفلاحي
- بنك العرب الجزائري
- بنك أركو
- بنك الخليج الجزائر
- بنك هاوسنك للتجارة
- بنك كالييون
- البنك الدولي الجزائري
- بنك BNP PariBas الجزائر
- بنك HSBC الجزائر

المؤسسات المالية

- بنك الجزائر الدولي
- المنى بنك
- بنك سوفيناس
- المغرب للتأجير الجزائر
- شركة إعادة التمويل للرهن العقاري
- بنك فورتيس
- شركة Cetelem

المؤسسات المالية المختصة

- البنك الجزائري للتنمية
- السلام
- Final EP
- مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري
- تعاونية رابطة العرب (مؤسسة القرض)

مكاتب التمثيل ←

- سيتي بنك
- القرض الليوني
- البنك العربي البريطاني التجاري
- اتحاد بنوك العرب والمالية
- القرض الفلاحي
- بنك تونس الدولي
- سوسيتي جنرال

المصدر: فاطمة بلحاج، مرجع سابق ذكره،: 70.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري

شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات والتي كانت من أهمها مرحلة إصلاحات سنة 1990 أين عرف انفتاحا على العالم الخارجي . وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، ويشكل هذا النظام عصب الاقتصاد الوطني بصفته الممول الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية وفيما يلي سنتطرق إلى مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ما قبل 1990:

أولًا: إصلاحات النظام المصرفي من 1962 إلى غاية 1986 [1]: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، و ذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء الخزينة الجزائرية بعزلها على الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962 ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية . ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب الأموال إلى الخارج.

ثانيًا: إصلاحات النظام المصرفي من 1986 إلى غاية 1988[2]: إن الأوضاع الميدانية للنظام المصرفي الجزائري في الفترة السابقة لعام 1986، قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم وأداء هذا النظام ومما ساهم في دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام المصرفي، هو تعثر النظام الاقتصادي الذي كان قائما على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي، وقد كان للتحولات الاقتصادية الدولية الدافع أيضا لتبنى قواعد اقتصاد السوق والتحول الاقتصادي الرأس مالي.

---

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 29.

[2] علي حبيش، **آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جوان 2006، ص: 53.

1- **قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض**[1]: يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 أول إصلاح مصرفي هام بعد الاستقلال، والذي جسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض وإرساء قواعد جديدة للعلاقة بين المؤسسات والبنوك، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للقرض مهمته متابعة وضبط التطور في مجال النقد والقرض بهدف التحكم في الائتمان من جهة والتقليل من مخاطر استرجاع القروض من جهة أخرى. كما تم من خلال هذا القانون إدخال مفهوم جديد في مجال التمويل المصرفي وهو المخطط الوطني .

الشكل رقم(3/2): هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986

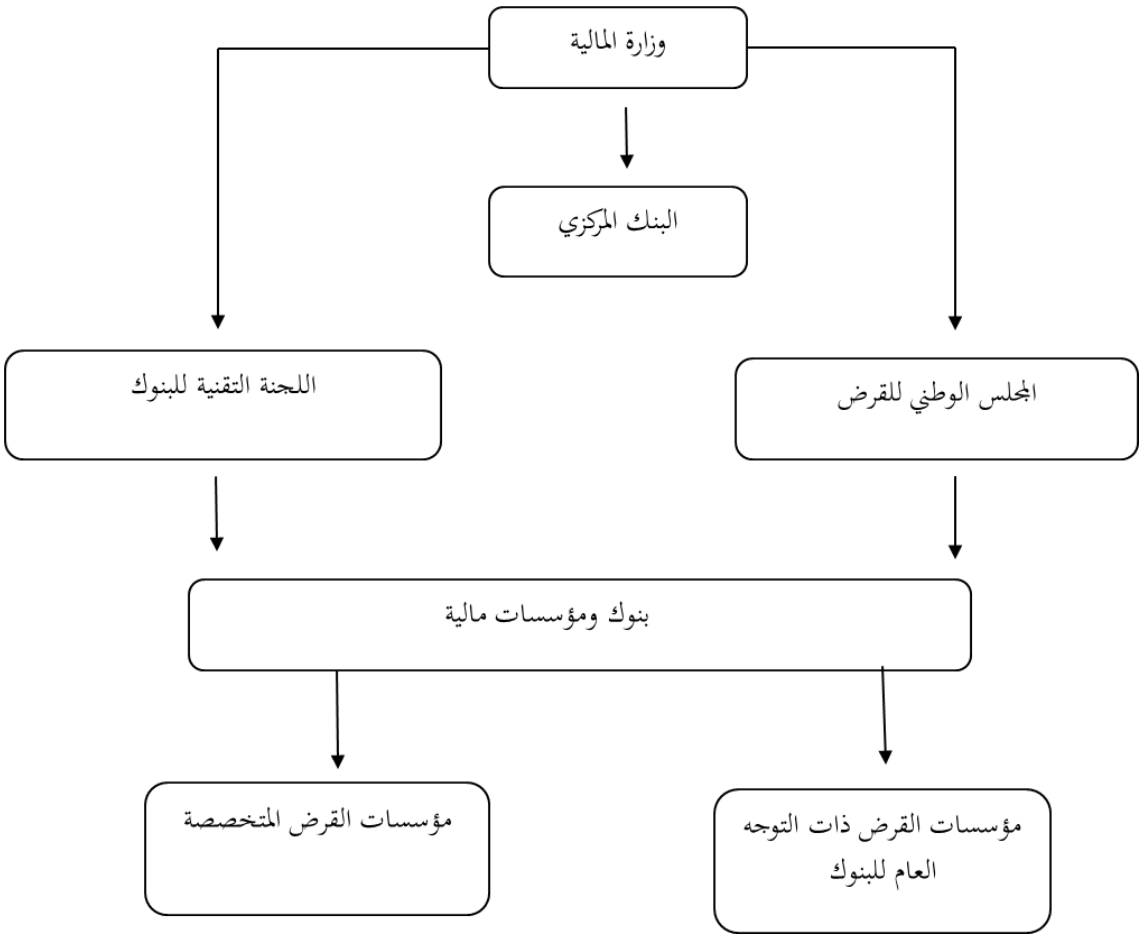

Source : Benhalima Ammour، le système bancaire Algérien (texte et réalité)، 2edition، Dahled، Alger، 2001، P : 61.

[1] عباسي طلال وآخرون، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الاقتصاد**، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019، ص: 04.

قانون 1988 وتكييف الإصلاح[1]: شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع من مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، ومنح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي وجلي لمسايرة المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، فأضحى من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12.

إن الغاية من القانون رقم 88-06 المتعلق بنظام الجديد للبنوك والقرض هي ملائمة القانون المصرفي رقم 86-12 مع الإصلاح الموجه نحو الاستقلالية المؤسسات، وذلك بإعادة تحديد القانون الأساسي لمؤسسات القرض وللبنك المركزي.

طبقا لقانون المؤسسات العمومية وفي خضم تدابير هذا القانون فان المؤسسة المصرفية وجدت نفسها مندمجة كلية في الصنف الخاص بالجانب التشريعي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وانتقلت بفعل هذا القانون من وضعية المؤسسة الوطنية إلى وضعية المؤسسة العمومية الاقتصادية المستقلة.

الشكل رقم(4/2): النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية 1988

[1] بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25 ،26.

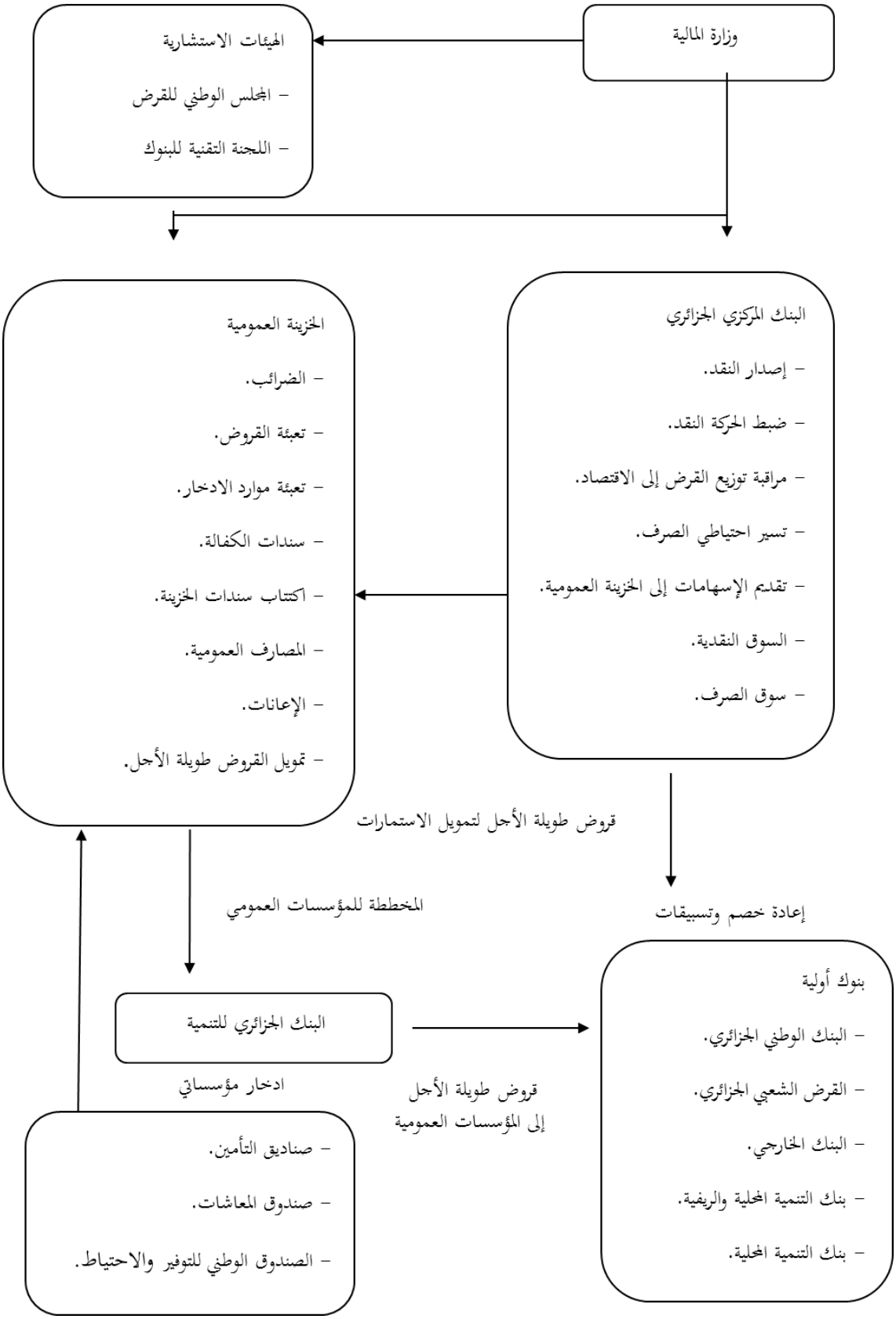

Source : Benhalima Ammour،op.cit،P :72

الفرع الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ما بعد 1990:

أولًا: إصلاحات النظام المصرفي من 1990 إلى غاية 2000: وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي بعد عام 1986 اتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990و الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لا سيما البلدان المتطورة[1].

1) أهداف قانون النقد والقرض:

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له. ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي[2]:

- إدخال وظائف وأنشطة على البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة النقدية، المالية والصرف وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات، مساهمات في رأس المال، إصدار السندات والاستثمارات المباشرة.

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والبنكي عن طريق إنشاء نظام يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة.

- إعطاء الاستقلالية للمؤسسة البنكية وتجسيدها على أرض الواقع، إذ تصبح تعمل وفقا لمعايير اقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية وحرية التعامل مع القطاع العام والخاص بدون التمييز بينهما، مما جعل اختيار السياسة الاقتراضية من صلاحيات البنك وليس مفروضا عليها.

- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني وكذلك التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسربات.

---

[1] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 21/20أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، ص53.

[2] زواوي فضيلة، **التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2016/2015، ص ص: 122،123.

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض عن طريق إعادة تأهيل السلطة النقدية من خلال إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي والهدف منه خلق جو ملائم بالادخار والاستثمار وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب.

- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصاريف وطنية خاصة أو أجنبية وهذا لإرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

2) مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للإقتصاد، وانعكاس لتوجيهات النظام الإقتصادي الجديد المنتج في الجزائر، ومن بين مبادئه ما يلي[1]:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

- **الفصل بين الدائرة النقدية والمالية وميزانية الدولة:** فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز.
- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوى نظام التمويل[2].

---

[1] بعلي حسني مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص: 74.

[2] عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص: 492.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية لاحتكاره عملية الإصدار النقدي[1].

- **وضع نظام بنكي على المستويين:** يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للأقراض في التأثير على السياسات الإقتراضية للبنوك، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في إتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[2].

ثانيًا: الإصلاحات المصرفية للفترة 1994/2000:

في أفريل 1994 دخلت الجزائر مرحلة ثانية من الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى(سنة) وهو يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى، ثم تسارعت وتيرة الاصلاحات الاقتصادية المالية بعد ابرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 والحصول على تمويل موسع بلغ 1.8 مليون دولار، يصرف على مدى ثلاث سنوات يهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات التضخم و تقليص العجز المالي وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

حيث في عام 1997 تم خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية، و102 مؤسسة تمت خوصصتها جزئيا بالإضافة إلى 333مؤسسة عمومية محلية (ولاية وبلدية)، غير أن قانون الخوصصة في الجزائر لم يتطرق في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس مال البنوك أو خوصصتها.

---

[1] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص: 496.

[2] بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص: 121.

كما أن الحدث البارز في هذه الفترة هو انطلاق بورصة الجزائر في نهاية جويلية1999، ضمت كل من شركة سوناطراك، مؤسسة رياض سطيف، مجمع إنتاج الأدوية صيدال وشركة تسيير فندق الأوراس[1].

ثالثًا: تعديلات قانون النقد والقرض

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والائتمان 90-10والعمل به، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها[2]:

- **الأمر 01-01**:

أول تعديل لقانون النقد والائتمان 90-10 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- **الأمر رقم 03-11**:

لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 في 26 أوت 2003، حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانو 90-10 ولكنه يلغيه ويحل محله، ومتشددا أكثر مع المسؤولين عبر تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقبلة لها.

- **تعديل قانون النقد والقرض 01/04**، الصادر في 2004/03/04، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

إن القانون رقم 01/04 الصادر في 2004/03/04، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1999 يحد الحد الأدنى لرأس مال البنوك ب 500مليون دينار جزائري وب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس مال في سنة2004 ب 2.5مليار دينار للبنوك و50 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في الجهاز المصرفي[3].

---

[1] محمد حقيقة، أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي (حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2015)، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد12، جوان2017، ص: 186.

[2] سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري فيظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبك الجزائر؟، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 02، جوان2015، ص: 15.

[3] خبانة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:19.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:**

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على مايلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.
- قانون (08-04) في 2008/02/21، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر[1].

- **تعديل الأمر 03/09:**

صدر الأمر رقم 03/09 المتعلق بالنقد والقرض، والصادر في 26 ماي 2009، لتكملة النقائص الموجودة في الأمر رقم 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك[2].

- **الأمر رقم04/10:**

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والائتمان، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي[3]:

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في هذه البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

يتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من:

---

[1] زكية محلوس، **أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2009، ص: 81.

[2] صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص:19،20.

[3] سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص:15.

20 بنكا تجاريا منها 60 بنوك عمومية، وبنك مختلط و13 بنك خاص أجنبي.

09 مؤسسات مالية.

07 مكاتب تمثيل.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011**:

واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر جهودهما لتعزيز وتوحيد شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية وإعداد تقارير وحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، وواصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل بنشاط لتعزيز وممارسة الرقابة، وعلى وجه الخصوص الإمتثال للقواعد والمبادئ العالمية. وفي الوقت نفسه، قام بنك الجزائر بتحسين آليات المراقبة والحراسة والإنذار خلال هذا العام، واستمر تطوير نظام التصنيف للبنوك والوفاء بالمعايير الدولية في هذا المجال، حيث في نهاية 2011أصبح يتكون من 27 بنكا ومؤسسة مالية[1].

[1] Source: Les rapport2011 ،Evolution Economique Et Monétaire En Algérie، Mai 2012،p: 73

المبحث الثاني: نشاط النظام المصرفي الجزائري وأهم معوقاته

يلعب الجهاز المصرفي دورًا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة، حيث يعتبر المسؤول عن أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية وتوزيعها بطريقة كفؤة على المشاريع الاستثمارية المختلفة.

المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات، سايرة في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وتبرز اهم ملامح هذه التطورات في أداء هذا القطاع من خلال هيكل الودائع وهيكل القروض.

الفرع الأول: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية

الجدول رقم (2/2): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2015-2019

القيمة بملايير الدينارات

		ودائع الإطلاع			ودائع لأجل		
		ودائع لدى البنوك	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى حساب البريد الجاري		ودائع بالدينار	ودائع بالعملة الصعبة
2015	5136.3	3891.7	537.2	707.4	4443.4	3947.3	496.0
2016	4909.8	3745.4	405.0	759.4	4409.3	3929.9	479.4
2017	5549.2	4513.3	261.3	774.5	4708.5	4253.9	543.4
2018	6477.3	5371.8	241.8	863.6	5232.6	4582.6	650.0
2019سبتمبر	5795.8	4527.9	359.0	908.8	5394.0	4710.1	683.9

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2019 site www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم(3/2):هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019:القيم بملايير الدينارات

-التمثيل بالنسب المئوية-

	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019 سبتمبر	%
ودائع تحت الطلب) ودائع لإطلاع)	5136.3	10.36 %	4909.8	52.68 %	5549.2	%54.1	6477.3	55.31 %	5795.8	%51.8
ودائع لأجل	4443.4	%8.96	4409.3	47.32 %	4708.5	45.90 %	5232.6	44.69 %	5394.0	48.20 %
المجموع	49570.3	%100	9319.1	%100	10257.7	%100	11709.9	%100	11189.8	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر 2019.

من خلال الجدول رقم(3/2) يتضح لنا مايلي:

1- تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 10.36%و55.31%خلال الفترة من2015 إلى سبتمبر 2019، أما الودائع لأجل فقد تراوحت مابين 8.96%و48.20% خلال نفس الفترة. وتشير النتائج المحققة إلى أن الودائع تحت الطلب تشكل أكبر نسبة من ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، وهذا يشكل جانباً سلبيا، مما يعني عدم قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الأجل.

الشكل رقم(5/2): هيكل ودائع الجهاز المصرفي خلال الفترة 2015-2019.

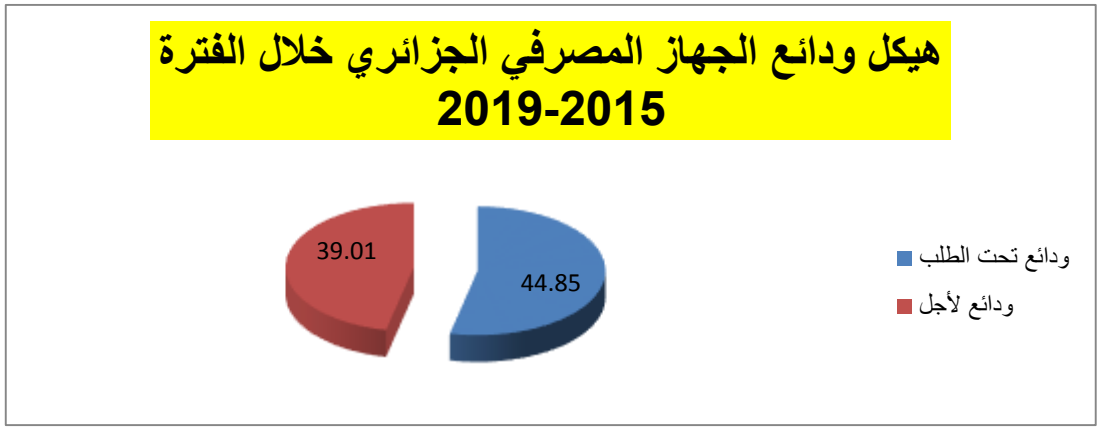

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3/2) وبرنامج EXCEL.

الجدول رقم(4/2): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019.

-بالنسب المئوية-

السنوات	ودائع الإطلاع (ودائع تحت الطلب)			ودائع لأجل	
	ودائع لدى البنوك%	ودائع لدى الخزينة%	ودائع لدى حساب البريد الجاري%	ودائع بالدينار%	ودائع بالعملة الصعبة%
2015	%75.77	%10.46	%13.77	%88.84	%11.16
2016	%76.28	%8.25	%15.47	%89.13	%10.87
2017	%81.33	%4.71	%13.96	%90.35	%11.54
2018	%82.93	%3.73	%13.33	%87.58	%12.42
2019سبتمبر	%78.12	%6.19	%15.68	%87.32	%12.68

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد من معطيات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2019.

الشكل رقم(6/2): هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019.

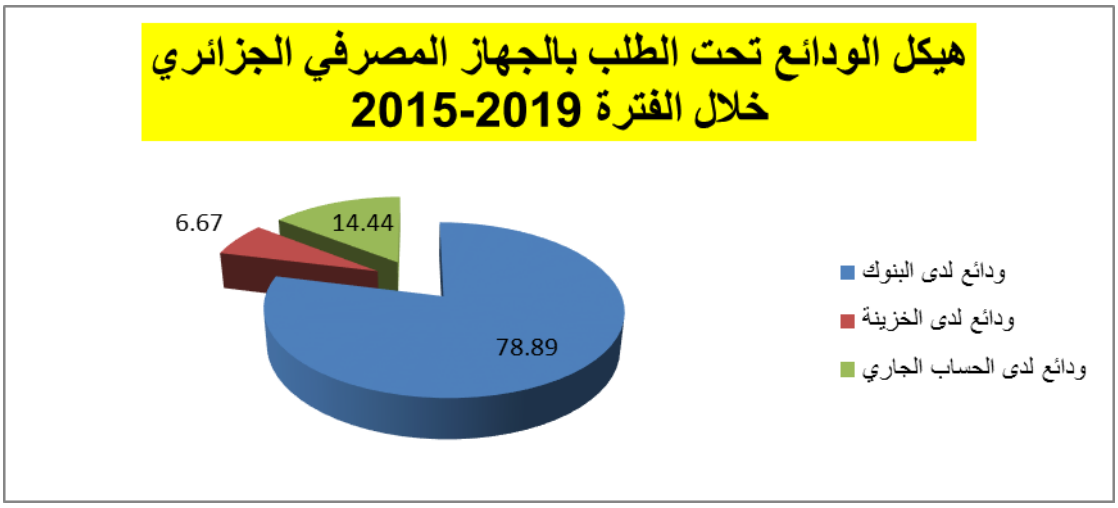

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4/2) وبرنامج EXCEL.

2-عند النظر إلى هيكل الودائع تحت الطلب، يلاحظ تركيزها على الودائع لدى البنوك بنسبة 78.89 **%** تقريبا في المتوسط خلال الفترة 2015-2019، بينما تأتي ودائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة14.44 **%**في المتوسط، أما الودائع المحتفظ بها لدى الخزينة فتشكل نسبة ضعيفة جداً 6.67 **%**.

الشكل رقم(7/2): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019.

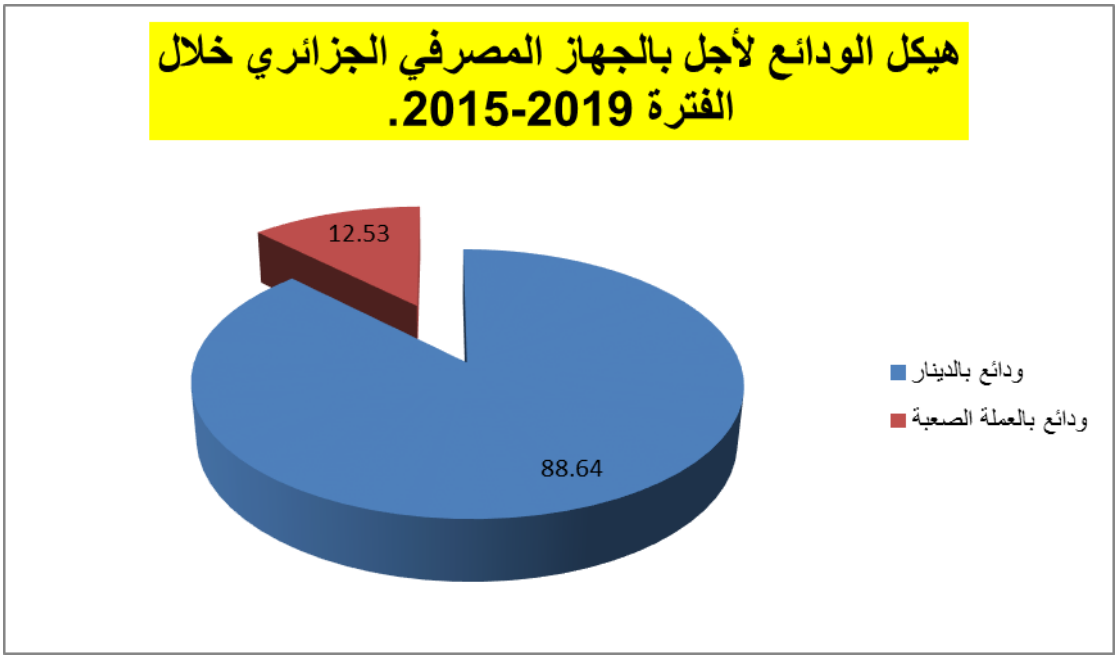

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(4/2) وبرنامج EXCEL.

3-عند تحليل مستوى الودائع لأجل خلال الفترة 2015-2019، يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 88.64 **%** ، بينما سجلت الودائع بالعملات الاخرى نسبة 12.53 **%**خلال نفس الفترة.

مما يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية في العملة الوطنية، وهي الدينار الجزائري.

الفرع الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية

الجدول رقم(5/2): هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019

القيم بملايير الدينارات

	مجموع القروض	%	القروض قصيرة المدى	%	القروض متوسطة وطويلة المدى	%
2015	7277.2	%100	1710.6	%23.51	5566.6	%76.49
2016	7909.9	%100	1914.2	%24.20	5995.7	%75.8
2017	8880.0	%100	2298.0	%25.88	6582.0	74.12%
2018	9976.3	%100	2687.1	%26.94	7289.3	73.06%
2019سبتمبر	10780.3	%100	2959.8	%27.46	7820.5	%72.54

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، ديسمبر 2019.

من خلال الجدول رقم(5/2) يتبين ما يلي:

سجلت نسبة القروض اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2015-2019 أما القروض متوسطة وطويلة الأجل فيلاحظ انها تسيير في اتجاه تنازلي خلال نفس الفترة.

الشكل رقم(8/2): هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2015-2019.

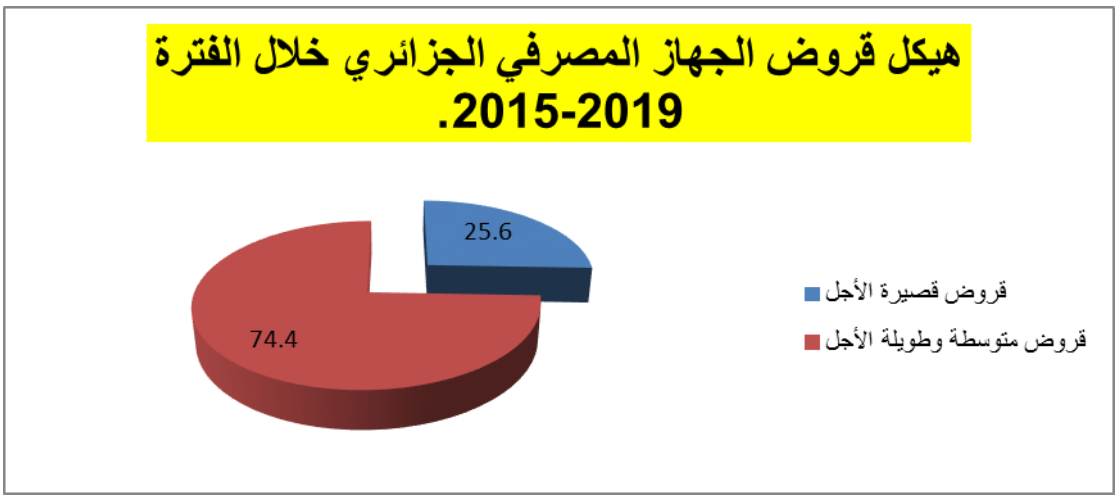

المصدر: من إعداد الطلبة بالأعتماد على معطيات الجدول رقم(5/2) وبرنامج EXCEL.

المطلب الثاني: دور النظام المصرفي الجزائري في دعم البرامج التنموية

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون تطلعات، ساهمت في تنفيذ برامج استثمارية تلخصت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، والبرنامج الخماسي(2010-2014).

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الجدول رقم(6/2): مقومات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج(مليار دج)					مجموع رخص البرامج%
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	%8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114.2	%21.7
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	%40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	%17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	%100

المصدر: سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاسثمارات العمومية وإنعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2004)**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016/2015، ص: 212.

إن الجدول أعلاه بين لنا[1]:

-الأشغال الكبرى: قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.4 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد9، 2013، ص ص: 46،47.

-التنمية المحلية والبشرية: كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية والبشرية 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

-الدعم المباشر للفلاحة والصيد: أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

-دعم الإصلاحات: فيما يخص المبالغ المخصصة لدعم الإصلاحات فيقدر ب45 مليار دج، أي نسبة8.6% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

الجدول رقم(7/2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009

نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**%45.5**
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**%40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%8**
برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**%4.8**
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	**50**	**%1.2**

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)،مرجع سبق ذكره، ص:47.

يبين الجدول رقم(7/2): أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في[1]:

-قطاع التنمية المحلية والبشرية: إستفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دج، مايمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

-قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي 40.5%من إجمالي البرنامج .

[1]نفس المرجع السابق، ص:47.

–قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2مليار دج، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

–قطاع الاداري الحكومي: استفادت من برنامج خاص تصل قيمته203.9 مليار دج، ما يعادل نسبة 4.8% من اجمالي البرنامج التكميلي.

– قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال: استفاد من 50مليار دج، ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي(2010–2014)

الجدول رقم(8/2):مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2010–2014

القطاعات	المبالغ المالية مليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.7
الحد من البطالة(توفير مناصب الشغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: زكرياء مسعودي، تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، **مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لحضر بالوادي، الجزائر، العدد6، 2017، ص:221.

انطلاقا من الجدول رقم(8/2): نلاحظ أن الحكومة الجزائرية ادخلت مفهوم جديد للبرامج وهو إعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، التي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122مليار دج، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31.5% وذلك ما يقارب ب 6448 مليار دج، ويمثل ما حظي به القطاعين 81%.

وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي، إذا الحكومة في هذا البرنامج لن تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: معوقات أداء النظام المصرفي الجزائري

إن القطاع المصرفي العمومي يجب أن يمثل المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو إلا أنه يواجه بعض العراقيل من بينها.

الفرع الأول: عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الإدخار

إن المؤسسات البنكية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الإدخار، ومن ثمة توظيفه في مختلف المشاريع الإستثمارية التي سيكون لها الواقع الإيجابي في الاقتصاد، غير أن الأوضاع الإقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لإنطلاقة اقتصادية نوعية، حيث أن القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات ، وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الإدخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي[2].

1- غياب سياسة إدخارية محفزة:

إن البنوك الأولية في الاقتصاديات المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي يمليها المركز وفي مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية إمتيازات لجمع الإدخار، وذلك عن طريق صيغ تحفيزية للإدخار وخدمات تستجيب لتطلعات واحتياجات الزبائن، بالإضافة إلى ذلك فإن الإختلالات المالية التي تميز هذه الاقتصاديات تجعل من ديناميكية لتدفقات الأموال بين الأعوان العاجزة والأعوان ذات قدرة غير موجودة، فضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الإدخار، وعليه فإن الأعوان الإقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفهم في البنوك.

---

[1] سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

[2] نجيب بوخاتم، **دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2003، ص ص: 134،135.

ومن الناحية التنظيمية فإن ظاهرة طوابير الانتظار أما شبابيك البنوك والمؤسسات المالية تعود إلى نقص استعمال وسيلة الآلية في معالجة عمليات الشباك، من معالجة الشيكات والتحويلات، الأمر الذي من شأنه استغرق فترات زمنية طويلة لإنجاز العملية، ونتيجة لذلك فإن البنوك أصبحت تستغرق مدة أطول قد تصل إلى شهر ونصف من أجل تحميل وتسوية وضعية شيك أصدر في مكان آخر[1].

فسياسة الحث على الادخار الرامية إلى دفع الودائع عن طريق تطبيق معدلات فائدة دائنة مغرية لا يمكن لها أن تنجح دون استرجاع الثقة بين القطاع المصرفي وعامة الجمهور، ولكي تسود هذه الثقة فإنه يستوجب على المصرف أن يعتمد عوامل عديدة أهمها[2]:

* قيامه بدفع الأموال المودعة لديه لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف.

* الدقة في أداء الأعمال وعدم الوقوع في الأخطاء لأن أخطاء المصرف تقلل الثقة فيه.

* السيولة بمعنى الاحتفاظ بكميات مناسبة من النقود الجاهزة لمواجهة طلبات المودعين والعمل على اطلاع الزبائن عن طريق النشرات الدورية لكسب الثقة.

* العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور.

2- غياب أدوات مالية جديدة:

تعبئة ادخارات الأفراد في أي اقتصاد توفر الأدوات المالية وتنوعها، غير أن هذه الأدوات هي غاية في الاقتصاد الجزائري على مستويين هما:

أ- على مستوى أدوات الادخار:

تمثلت غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد ادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل" صناديق التوظيف المشتركة" وفي شكل أسهم" شركات الاستثمار ذات الرأس مال المتغير"، غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية للبورصة وكذلك سوق للرهن، و اللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنويع أصول وخصوم الاستثمارات وعليه يمكن للوسطاء الماليين

[1] نفس المرجع السابق، ص: 135.

[2] زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء لنشر، بدون طبعة، الأردن، 1997، ص: 16.

أن يحصلوا على مداخيل وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا[1].

ب- الأدوات البديلة للقروض البنكية:

من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الإيجاري وذلك لتمويل الاستثمارات، لذا يستوجب على البنوك القيام بإجراءات سريعة من أجل تقديم خدمات مصرفية مقبولة تتمثل في:

- اللجوء إلى الآلية في المقاصة، وكذا عمليات المعالجة داخل البنك.
- تنويع المنتجات المالية.
- منح فوائد محفزة للأفراد.

ويمكن القول من جانب تعبئة الادخار أن البنوك لها دور سلبي رغم التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات تنظيم حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي، وتعتبر تعبئة الادخار غير كافية، ولا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في الشبكات غير الرسمية.

الفرع الثاني: الضعف في تقييم المخاطرة

في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، يتعرض البنك عند ممارسته لوظائفه كوسيط مالي إلى مخاطر عديدة ومتنوعة، مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف، هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها وحسن تسييرها. وعليه فإن وظيفة البنك هي أخذ الخاطرة التي من خصائصها التأثير على سلوكه وذلك بدافع الاحتياط والحذر عن طريق الأخذ بأكبر الضمانات قبل إتخاذ أي قرار تمويلي.

وفي هذا الإطار، فإن الشغل الشاغل للبنك عند إستثمار الموارد التي في حوزته، هو التيقن والتأكد من أمنها ومردوديتها، وهذا ضمن الحدود التي تحولها له موارده من جهة، والقواعد والتنظيمات التحذيرية المفروضة في البلد إتقاء للمخاطر المحدقة من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن وجود وبقاء البنوك يرتبط بقدرتها على التقدير والتدقيق لإحتمالات تسديد القروض وتحليل مخاطر عدم التسديد.

---

[1] محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 148، 149.

وبالنسبة لحالة الجزائر، فإن تقدير درجة المخاطرة تبدو عملية صعبة ومعقدة، وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الإقتصادية من مشاكل تسييريه، وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات البنكية، وأيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الإقتصادية بشكل فعال، الأمر الذي يعرقل إقامة تحليل للمخاطر على أسس دقيقة، وكذلك لعدم الإستقرار في محيط المؤسسة، وكثرة العمال فيها وضعف نشاطها وانخفاض قدرتها الانتاجية وعجزها على تحقيق فوائض موجبة[1].

ويمكن التطرق إلى أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطر كالآتي[2]:

عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع:

إن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة، وعلى هذا الأساس لا يمكنها في المدى القصير أن تقوم بالدور الجديد المنتظر منها والمنوط بها والمتعلق بمراقبة المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر لها، زيادة على ذلك، أن هذه البنوك لم تتمكن حتى على تغطية ديونها السابقة على المؤسسات العمومية، حيث أن هذه البنوك تعودت منذ أمد بعيد على نوع من المعاملات التي اكتسبتها صفة الثقة في تصرفاتها، مما نتج عنه نوع من التراخي والتهاون في التسيير والذي أدى إلى انخفاض وضعف مردوديتها، وفي هذا الإطار وعلى مستوى تمويل دورة الاستغلال فإن البنوك الجزائرية تتخذ قراراتها المرتبطة بالتمويل على أساس الضمانات المقدمة ضمنيا من طرف الدولة بصفتها المساهم الوحيد في المؤسسات العمومية عوض العناصر الموضوعية المتعلقة بتحميل المخاطرة، وذلك كون البنوك الأولية تواجه مشاكل مرتبطة بالشفافية والمصداقية في البيانات المقدمة لها من طرف الأعوان الاقتصاديين. وعليه فإن البنوك مجبرة على ممارسة وظيفة تقدير وتحليل المخاطرة بنوع من الدقة والصرامة من أجل تدنية المخاطر المرتبطة بتمويل المشروع، وضمان مجال الثقة يسمح لها بالخوض في تحميل المخاطرة بنوع من الارتياح.

أما على مستوى تمويل دورة الاستثمار، فإن أغلبية المؤسسات التي تستوفي شروط الاستفادة من قروض بنكية حسب أسس ومعايير الملاءمة أصبحت تتضاءل شيئا فشيئا، وعليه أصبح التمويل يمنح على أساس معايير أخرى تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية عن طريق التدخل المباشر للسلطة المركزية.

[1] قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009/2008، ص: 131.

[2] نجيب بوخاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك قروضا أخرى تدخل في إطار تمويل المستثمرات، وتمنح خارج حلقة المؤسسات العمومية ولا تقدم أي ضمان لإعادة التسديد إذ أنها امنح دون مراعاة عنصر المخاطرة وهي تضم القروض الموجهة لاستصلاح الأراضي، وتمويل تشغيل الشباب.

غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة:

إن الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات الدولي" ارنست انديونغ" والشركة المالية الدولية فرع البنك الدولي، حول تقييم نظام القروض وتسيير مخاطر الائتمان، والتحصيل للقروض في البنوك التجارية الجزائرية تؤكد أن هناك العديد من النقائص والثغرات تعيق سياسة القروض، ولا سيما نقص المؤهلات، وعجز النظام الإعلامي ونظام المعلومات و المدة التي تستغرقها معالجة ملفات القروض والتي تمتد أحيانا إلى شهور، كما أن معاينة الهيئة الدولية ومكتب" ارنست انديونغ" تشير إلى غياب نظام رصد وكشف مسبق للمخاطر المرتبطة بالقروض. مما نتج بروز العديد من المشاكل لا يتم الكشف عنها إلا بعد حدوثها.

إن غياب مركزية مخاطر القروض جعلت العديد من الأشخاص يستفيدون من قروض استهلاكية ذات مبالغ كبيرة منحت لهم من طرف لأكثر من بنك نتيجة غياب أداة مراقبة الذمة المالية للمستفيد، فالبنوك عاجزة في الوقت الراهن عن معرفة مدى استفادة الزبون من قروض موازية منحته إياه بنوك أخرى لأنه لا يوجد إلا وسيلة واحدة وهي التصريح الشرفي بعدم حصوله على قرض في أي بنك، وهذه الوسيلة يتحكم فيها الزبون وليس البنك.

الفرع الثالث: قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية

إن التحولات التي أصبحت تطرأ على الإقتصاد الوطني نتيجة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل هذه المؤسسة عن التطور نحو العصرنة والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

- **الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية**

إن الوضعية القانونية الحالية للبنوك المتمثلة في المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت لتحديد نوع جديد من العلاقات بين الجهاز المصرفي وبقية القطاعات الاقتصادية ولتوضيح طبيعة الروابط بين البنوك والمحيط الذي تتوزع فيه.

إن هذه العلاقات تعتمد على مبادئ احترام السوق التي تقوم على التجارة والمردودية ودراسة درجة المخاطرة، غير أن هذه النظرة تعبر غير واضحة عندما يتعلق الأمر بعلاقة البنوك الدولية، حيث أن هذه الأخيرة تتدخل في شؤون لبنوك وتملي عليها أوامر وإجراءات تؤثر في قرار التمويل دون إعطاء أدنى مقابل ينص عليها القانون ويتزامن ذلك

مع غياب ضمانات قاطعة وسريعة من طرف الدولة ما يجعل أية عملية تقدير للمخاطرة من طرف البنوك أمرا عشوائيا.

علاقة البنوك بالخزينة العمومية

في إطار عمليات التطهير المالي، وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال تتعرض عملية التسيير فيها ويثقل كاهلها، والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، هذه السندات كبدت البنوك حملا ثقيلا تجسد في تغيير وتحويل شكا ميزانيات البنوك مما عرضها إلى مخاطرة السيولة وانعكس سلبا على مستوى معامل التحويل الذي يحدد تغطية الالتزامات طويلة الأمد بالموارد قصيرة الأمد.

إن معدل فائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـ 5%الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر والتي تقدر بـ 22%والأدهى في ذلك أن هذه الأوراق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم ولا التفاوض على مستوى السوق النقدية.

معوقات النشاط التجاري للبنوك

إن المحفظة المالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيادة التزامها على القطاع العمومي، الذي يتشكل من مؤسسات ذات هياكل عمومية في حالة تدهور مستمر لا تقبل بها البنوك في ظروف التعامل العادية، غير أن هذه المؤسسات كانت تستفيد وبشكل دائم من تمويل شبه آلي لمختلف النشاطات المرتبطة بها، وذلك إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.

هذا الأخير فرض على الجهاز المصرفي الالتزام ببعض القواعد، وحدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية مما جعل البنك التجاري عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية مكلفة بجمع الأموال لوضعها تحت تصرف زبائنها ومسؤوليتها تقوم اتجاه مودعي الأموال لديها مما يجبرها على التقليل من مخاطرها، لذا أصبح البنك معرضا لشروط البنك المركزي[1].

[1] نابي فاطمة الزهراء، **الجهاز المصرفي وآثاره في تنشيط السوق المالية–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، 2019/2018، ص ص: 21،22.

الفرع الرابع: ضعف مردودية العنصر البشري

إن الاستثمار في العنصر البشري أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات و بالخصوص فيما يتعلق بالبنوك، حيث أن تكوين وتسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، وكون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية، كما أن وجود تسيير كفء يسمح بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية من شأنها المساهمة بتعظيم الربح، ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط المصرفي العالمي، لضمان تسيير مصرفي منسجم ومتوافق مع العادات والتقاليد العالمية، وفي هذا الإطار تعاني البنوك الوطنية من عدة نقاط ضعف منها:

- ضعف استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية.
- ضعف إجراءات الإدارة والمراقبة.
- التدني في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة[1].

معوقات أخرى: إن البنوك التجارية عند أداء مهامها تواجه كذلك عراقيل من نوع آخر ترتبط بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المتواجد فيه، نذكر من بين هذه العراقيل

– غياب ثقافة بنكية في المجتمع ومدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها. ذلك ان نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع، من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبيا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، ويؤثر جراء ذلك في حركية عجلة الاقتصاد، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعني بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل الجهاز المصرفي، وفلسفة سيره وبعده الاقتصاد الجوهري.

–كما تعود بعض ضعف هذه العوائق إلى ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها من خلال إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي، مما يجعل الجهاز المصرفي غير مؤهل ليتبوأ مكانه كركيزة لسيرورة التنمية وجوهر أي إنعاش اقتصادي[2].

---

[1] تمجغدين نور الدين، عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر–الاستراتيجية والسياسة المصرفية** – مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 12/11 مارس 2008، بدون صفحة.

[2] قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

خلاصة الفصل

من الناحية التاريخية نجد أن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي، وهو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية، وأداة تحت تصرف الخزينة العمومية، الأمر الذي عطل أو لم يسمح بالانطلاقة السلمية والصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية، وبعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات والتسعينات، كان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الاصلاحات.

ورغم الإصلاحات المصرفية المجسدة في قانون النقد والقرض وتعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداة البنوك الجزائرية، ولم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك.

ومنه أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للإرتقاء بمستوى الأداء إلى مصارف الأنظمة المصرفية العالمية.

الفصل الثالث سبل مواكبة النظام المصرفي للتطورات المعاصرة

تمهيد:

يعاني النظام المصرفي الجزائري من عديد النقائص التي أثرت سلبا على مستوى أدائه، ونظرا لدور البنوك الهام في تحريك عجلة الاقتصاد خاصة في الدول النامية، والتي تعاني من غياب أسواق مالية متطورة مثل الجزائر، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام المصرفي الجزائري خاصة الجوانب التي تحتاج إلى تأهيل، مثل: التأخر في استعمال الصيرفة الإلكترونية، التأخر في مواكبة المعايير الاحترازية العالمية خاصة منها معايير بازل مع السعي لرفع القدرة التنافسية بين البنوك في مجال تقديم الخدمات المصرفية مع الالتزام بمعايير السلامة المالية وبهذا تعمل المصارف الجزائرية على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات تساهم بشكل كبير في تحسين أساليب المحافظة على استقرار النظام المصرفي الجزائري.

وسنتناول في هذا الفصل الثالث سبل مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات المصرفية المعاصرة.

المبحث الأول: تطورات الخدمات المصرفية المقدمة في المصاريف الجزائرية.

المبحث الثاني: واقع التوجهات المصرفية المعاصرة في الجزائر.

المبحث الأول: تطورات الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف الجزائرية

إن التطور غير المسبوق في وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة شبكة الأنترنت التي أثرت على مختلف الجوانب الإقتصادية والاجتماعية دفع البنوك الجزائرية وخاصة تلك التي تعيش مرحلة انتقالية إلى الإسراع في انتهاج البنوك الإلكترونية للتكيف مع طبيعة المرحلة التي تمتاز بالمنافسة الشديدة وظل ذلك تبرز أهمية البحث في التطور الذي حققته البنوك الإلكترونية للتحسين من جودة الخدمات المصرفية مع تحقيق الاستقرار للسلامة المالية في النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: توسيع استخدام الصيرفة الإلكترونية

تحاول الجزائر حاليا النهوض باقتصادها وتنشيط حركته وذلك من خلال تطوير نظامها المصرفي ومواكبة كل ما هو جديد فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته لهذا الحدث حيث تندرج أهمية النظام المصرفي الذي يعتبر عجلة الإقتصاد ضمن إصلاح المنظومة المصرفية باعتمادها على الصيرفة الإلكترونية. إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الإقتصاد بصفة عامة النظام المصرفي الجزائري خصوصا.

الفرع الأول: واقع العمل المصرفي الالكتروني في المصارف الجزائرية:

أ)– تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري:

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي[1].

وبهذا فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الامر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى، وهي تمنح عدة امتيازات مثل:

- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة.
- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي رغم كل تستعد للاندماج في الإقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي[2].

ب)– مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

---

[1] أيت زيان كمال، حورية أيت زيان، "**الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**"، www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2020/08/04.

[2] بوعافية رشيد، "**الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، البليدة، 2005، ص: 164.

إن تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى وذلك من خلال إقامة أنظمة واعتماد بطاقة الإئتمان وتطوير شبكة الاتصالات والبريد في الجزائر.

❖ تطوير البنية التحتية للاتصالات الإلكترونية:

- الأنترنت والبنوك الجزائرية: إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكات الأنترنت فمثلا بنك الجزائر موقعه www.bank-of-algeria.dz حيث تظهر فيه مجموعة من البيانات والمعطيات عن السياسة المالية والنقدية.
- شبكات الاتصالات الالكترونية: بادرت بعض المؤسسات المصرفية و المالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف على أداء خدماته.

❖ الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع بادر بنك الجزائر بالتعامل مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية.

- نظام التسوية الإجمالية الفورية (Real time Gross Settlement System)

RTGS: هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

– **أهداف النظام** :يهدف النظام إلى تحقيق ما يلي:

* تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى.

* تلبية مختلف احتياجات المستعلمين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني.

* تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.

* جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.

* تقوية العلاقات ما بين المصارف وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

– مبادئ تشغيل نظام RTGS: يقوم على المبادئ التالية:

✓ المشاركين.

✓ العمليات التي يعالجها النظام.

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف (**SATIM**):

أنشأت شركة (SATIM) سنة 1995 ما بين المصارف الثمانية: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير واحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري. سنة 1995 وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من أجل[1]:

* تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.

* تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.

* تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.

* وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

ج)- نظام الدفع الالكتروني:

عرف (Duclos Thierry) وسائل الدفع على أنها: " تمثل العمليات البنكية الخاطفة للتحكم البنكي، حيث تمثل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الاعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات القرضية أو المؤسسات الاستثمارية.[2]

وعرفتها (D'hior Comprette catherine) أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل(سند بنكي، شيكات، بطاقات الدفع، سندات لأخر، التحويلات البنكية)، ودور البنكي

هنا هو الإشراف على إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحويل الأوراق النقدية التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل.

[1] طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، **العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية(دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**BADR" وكالة تبسة-488-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016/2015، ص: 64.

[2]Duclos Thierry : Dictionnaire de la banque , SEFI , bibliothèque national du canada , 2ème, édition,1999،308p

د)– البطاقات الالكترونية:

البطاقات البنكية أو ما يطلق عليها النقود الالكترونية، هي عبارة عن بطاقات بلاستكية ممغنطة يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجياته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف.

هـ)– حجم التجارة الالكترونية:

في قلب التطورات الاقتصادية و التكنولوجية الحديثة يتنامى التفكير حول أهمية التجارة الالكترونية كظاهرة حديثة تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز باستبدال عوامل الإنتاج التقليدية بعنصر المعلومات وقد لاقت هذه رواجا و استحسانا كبيرا، وتمكنت في وقت وجيز من فرض وجودها على الدول المتقدمة و العربية على حد سواء، الا أن الجزائر متأخرة و شبه غائبة عن متابعة التطورات التجارية الالكترونية، ولم تعطي التجارة الالكترونية حقها، ومؤخرا بدأت الجزائر تسعى بخطوات جد بطيئة في تلمس طريقها في مجال تطبيق هذه التجارة وجني الفوائد الكامنة فيها.[1]

و)– الصرافات الآلية:

و هو كناية عن ماكينة مبرمجة تحتفظ بها النقود بطريقة معينة، وتستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها، و السماح بإدخال مبلغ نقدي مغطى في رصيد حساب صاحب البطاقة. كما تمتاز بسعة محددة من العملات، بحيث نعتبر خدمة للحالات الطارئة فضلا عن حفاظها على وقت الزبائن.

ي)– المقاصة البنكية الالكترونية (ACH):

يعرف نظام القصاصة الالكترونية على انه شبكة تعود ملكيتها وحق تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام

التحويلات المالية الإلكترونية وتعمل على تبادل المعلومات والتي تشمل كلا من(البيانات، ورموز الشبكات وخدمات وتحصيل الإقساط (scheduled payments). كما أن نظام المقاصة الإلكترونية يستوعب عددا ضخما من الشيكات وأوامر الدفع المقدمة من البنوك المختلفة، سواء كانت مقدمة في صور شرائط كمبيوتر ممغنطة أو في صورة بطاقات الكترونية، ثم يكون إجراء المقاصة فيما بينها سريع وأقدر على معالجة مختلف التحويلات المالية التي قد تكون حكومية أو تجارية.

1عبد الله حمود سراج،" التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية، التحديات التي تواجهها وسبيل التغّلب عليها"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد5 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2003 ، ص69

الفرع الثاني: سبل تعزيز العمل المصرفي الالكتروني في المصارف الجزائرية:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ينطلق أساسًا من إيجاد البنية التحتية اللازمة وتوفير البيئة الملائمة لذلك، ولأجل ذلك سنحاول التطرق إلى واقع استعمال هذه التكنولوجيا في النظام والعقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري وندرج في الأخير أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

❖ استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النظام المصرفي الجزائري:

- **تطور الأنترنت في الجزائر:**

سعت الجزائر للاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنية المرتبطة بها ، من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت في شار مارس من عام 1994 ، عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية (سيريست Cerist) وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، حيث أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000[1].

[1] إبراهيم بختي، الانترنت في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 01، جامعة ورقلة الجزائر، 2002، ص: 22.

الجدول التالي يبين عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر:

الجدول رقم (9/3): عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر

عام	المستخدمين	تعداد السكان	النسبة ٪
2000	50000	31795500	٪0.2
2005	1.920.000	33033546	٪5.8
2007	2460000	33506567	٪7.3
2008	3.500.000	33769669	٪10.4
2009	4.100.000	34178188	٪12
2010	4.700.000	34586184	٪113.6
2012	5230000	37367226	٪14
2013	64042264	38813722	٪16.5
2014	6669927	38813722	٪17.2
2015	11.000.000	39542166	٪27.8
2016	15.000.000	40263711	٪37.3
2017	18580000	41063753	٪45.2

la source : https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

- **شبكة الأنترنت والنظام المصرفي الجزائري**

أصبحت شبكة الأنترنت اليوم مراد لعصر جديد لتوزيع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية، بفضل ما تتجه هذه الشبكة، الشيء الذي فرض في اعتمادها في النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في مجال المنافسة وتحسين الخدمة المصرفية، في طريقة تساهم في تحسين أداء الخدمة المصرفية وزيادة أكبر في الكفاءة وتقليل التكاليف. أما مواقع المصارف الجزائرية في شبكة الأنترنت يمكن ملاحظة العناصر التالية:

أ) بالنسبة لبنك الجزائر: لبنك الجزائر موقع إلكتروني على الشبكة الأنترنت، له مهمة إعلامية بحتة، وهو لا يقدم الخدمات المعلوماتية الإلكترونية.

ب) المصارف الجزائرية: لجميع المصارف العاملة في الجزائر مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت، وهي مواقع تعرض مجموعة من المعلومات عن كل مؤسسة مصرفية.

- **الاتصال والبريد:**

شبكة الاتصالات الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري: إن أول تجربة في الجزائر حول شبكات الاتصالات الإلكترونية هي ما قامت بيه (LUCENT TECHNOLOGIES) إدارة البريد والمواصلات، هذه الشبكة تتميز بضمها لمختلف الخدمات التي تتطلبها التجارة الإلكترونية [1]، وقد تم بالفعل تشييد شبكة البريد والمواصلات، وهي جاهزة للاستغلال، دون كلمة المرور، ودون اشتراك أو التزام، فالتكلفة تحسب ضمنيا مع تسعيرة الهاتف، حاليا يمكن الإطلاع على معلومات بخصوص مصالح الحسابات البريدية الجارية، وهذا بفضل الموزع الصوتي، وموقع البريد على شبكة الأنترنت فأول مبادرة قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع، هو إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر تحت قانون 03/2000 بتاريخ 05 أوت 2000 الذي يعتبرها كمؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة ذات أسهم، بحيث يقدر رأسمالها الاجتماعي 10.000.000 دج. لا يختلف كثيرا واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر عن داخل النظام المصرفي، لكنه لابد من إبراز هذه النقطة الهامة في اعتماد الصيرفة الإلكترونية.

❖ **البنية الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني:**

إن أي خطوة نحو الولوج لممارسة عمل الصيرفة الإلكترونية تتطلب توفر مجموعة من البنى الأساسية لنمائها وحسن سيرها وضمان سلامة نشاطها داخل البيئة المصرفية الإلكترونية ومن أهم هذه البنى ما يلي:

أ)- البنية التقنية: تعد البنية التحتية التقنية في مقدمة متطلبات الصيرفة الإلكترونية وبالعموم أي مشروعات تقنية، والبنى التحتية التقنية للصيرفة الإلكترونية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات لأي بلد، ذلك أن الصيرفة الإلكترونية تحيا في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة وكذلك ضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلوماتية، وسلامة سياسة السوق الاتصالي، وتحديدا السياسة السعرية مقابل خدمات الربط بشبكة الإنترنت ومتانتها، فلا تحيا الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين الذين يعوقهم كلفة الاتصال وجودتها وهذه العناصر تمثل أهم تحد أمام أعمال الصيرفة الإلكترونية [2].

[1] إبراهيم بختي، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2] بوفلح نبيل فرج شعبان، **"الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي"**، جامعة الشلف، الجزائر2007 ، ص: 07.

كما أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم دعامة للتعامل المصرفي الإلكتروني، بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات[1].

ب)- التكنولوجيا الحديثة للعمليات المصرفية: ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر استفادة من المتغيرات والتطورات المتسارعة، وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مكوناته، والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصرنة وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات النظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكي تتمكن المصارف من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية فلابد لها من تطوير أنظمتها المعلوماتية بصورة ملائمة بحيث تكون قادرة على تحقيق الخصائص التالية[2]:

- الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة الناتجة عن الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المصرفية.
- الكفاية والقدرة على استيعاب الاحتياجات المختلفة وتلبيتها.
- التأكد من أن تطبيقات نظم تقنية المعلومات شاملة لكافة العمليات المصرفية.
- سهولة الاستخدام والسرعة في إنجاز العمليات.
- القدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية في المعلومات التي تقدمها.

ت)- الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإلكتروني: يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفاصل ما بين المصارف، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري وراءها[3].

ث)- التطوير والمتابعة: يتقدم عنصر التطوير والمتابعة على العديد من عناصر متطلبات بناء المصارف الإلكترونية وعليه يعتبر التطوير والأداء في هذا المجال أمرا مهما من أجل العمل المصرفي الإلكتروني القادر على اقتحام الأسلوب الجديد في نظام المعلومات الإلكترونية، الذي يرتكز على التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق والرقابة[4].

---

[1] يوسف مسعداوي، **"البنوك الإلكترونية"**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة البليدة، الجزائر، 2000، ص: 05.

[2] رضا القطناني وخالد ممدوح، "أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية"، **مجلة المنارة**، القدس، فلسطين، عدد2، 2007 ص: 21.

[3] محمد كرباج، **"البنوك الإلكترونية"**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون طبعة، 2000، ص: 115.

[4] خالد أمين عبد الله، "الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، طرابلس، ليبيا، عدد 3، 2014، ص: 52.

ج)- الوعي والثقافة المجتمعية للعلميات المصرفية الإلكترونية : تلعب الثقافة والمعرفة بالصيرفة الإلكترونية دورا هام في انتشارها وتطورها لاسيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية.

د)- الشراكة والتكامل للعمليات المصرفية الإلكترونية : إن ازدياد المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية أصبح أمرا واقعا ولا يمكن تجاهله في ظل موجة العولمة المتسارعة.

و)- وسائل الحماية والأمان للعمليات المصرفية الإلكترونية : يعتبر مفهوم الحماية والأمان أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تستند عليها العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل أساسي لتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة (Data Base) وقواعد البيانات (Net) والشبكات (Software) والبرمجيات (Hardware) والمعدات، ووضع حالات الوصول غير المصرح بها، وعليه فإن أمن المعلومات الموجودة لدى المصرف هي الهدف الأكبر وهي الأساس لثقة العملاء فيه وتتمثل عمليات الحفاظ على أمن المعلومات في سرية المعلومات وحفظها وموثوقيتها وسلامة تلك البيانات والمعلومات من الاستمرارية في عملها والقدرة على إثبات قيام الأشخاص بالتصرفات التي قاموا بها[1].

المطلب الثاني: رفع القدرة التنافسية وتحسين جودة الخدمات المصرفية

إن جودة الخدمات المصرفية تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات العميل، أو حتى التفوق عليها في حين تعني الميزة التنافسية التفوق على المنافسين وبصفة انفرادية، ولذا تسعى المصارف لتحقيق الميزة التنافسية انطلاقا من مدخل الجودة نظرا لأثرها البالغ في ذلك.

الفرع الأول: واقع التنافسية في المصارف الجزائرية

تقاس الميزة التنافسية انطلاقا من عواملها، والتي تجعل المنتج ذو قدرة تنافسية عن باقي المنتجات المنافسة، وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي[2]:

- تدعيم القواعد الرأسمالية.
- تطوير السياسة الائتمانية بالبنوك.

[1] عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي،"**الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل 2**"، الملتقى الدولي في المالية حول اشكاليات بروز الصناعة المصرفية في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص: 6.

[2] آسية محجوب، "**البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة (حالة البنوك الجزائرية)**"، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قالمة،2010/ 2011، ص: 134.

- الاهتمام بإدارة المخاطر.
- وضع آليات للإنذار المبكر.

وهناك عدة مؤشرات أخرى توضح مدى قدرة البنك على المنافسة وأهمها[1]:

** انخفاض التكاليف.

** حجم رأس المال.

** حجم الودائع.

الفرع الثاني: آليات رفع القدرة التنافسية

تتمثل أهم متطلبات تدعيم القدرات التنافسية للبنوك فيما يلي:[2]

-مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.

-تطوير وتنويع الخدمات البنكية.

-الارتقاء بالعنصر البشري.

-الاهتمام بإدارة المخاطر.

-ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع في البيئة البنكية.

وهناك آليات أخرى لرفع القدرة التنافسية نذكر منها:

- **دور الاندماج البنكي في تخفيض التكاليف:**

يؤدي الاندماج البنكي بصفة عامة إلى خفض التكاليف[3]، وهو ما يمكن تفسيره بنظرية وفرات الحجم.

- **دور الاندماج البنكي في زيادة رأس مال البنك:**

يمكن تعريف رأس مال البنك بأنه الفرق بين الأصول والخصوم.

---

[1] وردة شناقر، **أثر الاندماج المصرفي على البنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: 116.

[2] كرغلي أسماء، **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك(دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص ص: 44، 46.

[3] محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 ،ص: 166.

و هناك أيضا:

- ❖ جودة الخدمة واكتساب القدرة التنافسية للبنك: للقدرة التنافسية شقين، أما الأول فهو قدرة التميز على المنافسين، وأما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للزبائن من خلال جودة كل من تصميم الخدمة وتقديمها، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول، ويؤدي النجاح في الشقين إلى النجاح في تقديم منفعة أعلى للعميل وكسب رضاه وولائه ومن ثم إلى زيادة الحصة السوقية للبنك[1].
- ❖ إدارة الجودة الشاملة كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنك: لقد أدت العولمة إلى زيادة المخاطر التنافسية ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية.

المطلب الثالث: تدعيم الالتزام بمعايير السلامة المالية

مع بروز أهمية للرأسمال في الصناعة المصرفية ودوره في تحقيق السلامة المالية والاحتياط من الخسائر، اتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير تتمثل في قواعد الحذر للتسيير، سعت من خلالها إلى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: واقع التدابير الاحترازية في المصارف الجزائرية

لقد بدأت الجزائر في تطبيق التدابير الاحترازية وهذا بعد التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى لسنة1988، وهذا من خلال التعليمة رقم94/74 الصادرة في 29 نوفمبر1994، لكن معايير لجنة بازل لم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت مع تطور النشاط البنكي والمالي، لذلك سنحاول في هذا الفرع تقييم الرقابة الاحترازية المطبقة في الجزائر وفق معايير لجنة بازل.

- **رأس المال الأدنى:**

تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، ومن خلال هذه القاعدة يلزم المشرع البنكي، البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس النشاط المصرفي بتحديد حد أدنى لرأس المال[2]، وهو[3]:

---

[1] أ.عبد القادر بريش، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، مرجع سابق ذكره، ص: 261.

[2] المادة 01 من التنظيم رقم 90-01 المؤرخ في 04/07/ 1990/ المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

[3] آيت عكاش سمير، **"تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"**، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 226.

- الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 33 % من الأموال الخاصة.
- الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية 100 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 50 % من الأموال الخاصة.

وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية[1]، أما فيما يخص البنوك و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[2]، أما الآن فقد حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية من خلال التعليمة رقم-2008-04 الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2008 المتعلقة برأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، ب 10 مليار دج، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد حدد ب 3.5 مليار دج ، أما فيما يخص البنوك المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج، فقد أبقت هذه التعليمة على ما كان سابقا، من خلال ضرورة تخصيص لفروعها الموجودة في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[3].

نسبة تغطية المخاطر:

وتعرف كذلك بنسبة الملاءة أو نسبة كوك، وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك والمخاطر المرجحة المحتملة من جراء القروض التي يقدمها لعملائه[4]. وقد أولى بنك الجزائر أهمية كبرى لهذه النسبة، وجاء احترام تطبيقها بصفة تدريجية وذلك لكي تتوافق وطبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية والاقتصاد الجزائري عموما والتوجه نحو اقتصاد السوق، بالإضافة إلى خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رؤوس أموالها، وحداثة تطبيق مثل هذه القواعد على البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر. وجاء تطبيق نسبة كوك تدريجيا على مراحل، حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999، كما يلي:

4% مع نهاية شهر جوان 1995.
5% مع نهاية شهر ديسمبر1996.
6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.

---

[1] النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، المادة(2).

[2] النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، مرجع سابق ذكره، المادة (3).

[3] لعراف فايزة، **"مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة) ، جامعة المسيلة، 2010/2009، ص: 124.

[4] المادة 02 من التنظيم رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14، المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.

8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999[1].

ويتم الاعتماد في احتساب نسبة تغطية المخاطر أو نسبة كوك على نفس معادلة اتفاقية بازل الأولى، كما يلي:

نسبة الملاءة=(المخاطر المرجحة / الأموال الخاصة الصافية للبنك)□□ 8%

نسبة السيولة:

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة، ومن جهة أخرى تهدف إلى[2]:

- قياس متابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.
- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض.
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية.

وتلتزم هذه الأخيرة بأن تكون هذه النسبة على الأقل 100 % أي :

نسبة السيولة = (الخصوم المستحقة في الاجل القصيرة / الأصول السائلة في الاجل القصيرة)×100 ≤ 100 %

مراقبة وضعيات الصرف:

تهدف هذه القاعدة إلى تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن المعاملات التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والخارج بالعملة الصعبة، وذلك من أجل تحقيق رقابة دائمة على مختلف العملات الأجنبية بالبنوك من خلال نسبتين، هما[3]:

[1] المادة الثالثة من التعليمة رقم 94-74 الصادر في 29 /1994/11 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

[2] آيت عكاش سمير، مرجع سابق ذكره، ص: 228.

[3] المادة 03 من التعليمة رقم 95-78 المؤرخ في 1995/26/12 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

- البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام وبصفة دائمة نسبة لا تزيد عن 10 %، بين القيمة الخاصة لكل عملة أجنبية على المدى الطويل أو القصير، والأموال الخاصة الصافية للبنك أو المؤسسة المالية، كما يلي:

(الأموال الخاصة الصافية للبنك / وضعية الصرف" قصيرة أو طويلة المدى "الخاصة بكل عملة) 10 %

- ونسبة لا تتعدى % 30 بين مجموع وضعيات الصرف" قصيرة أو طويلة المدى "لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية، كما يلي:

(الأموال الخاصة الصافية للبنك/مجموع وضعيات الصرف" قصيرة أو طويلة المدى "لجميع العملات) 30 %

متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع:

لقد نصت قواعد الحذر في الجزائر، على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة، وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها[1]، كما يجب على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه، لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان الذي يعتبر أهم مميزات النشاط المصرفي. فوضع نظام لضمان الودائع والتأمين عليها، يعد من الأفكار الأساسية المقترحة من طرف لجنة بازل، لمعالجة إفلاس البنوك، من خلال صرف التعويضات للمودعين[2].

ولدينا أيضا:

❖ **الاحتياط الإجباري:**

يقضي نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية[3].

❖ **كيفية حساب نسبة الملاءة المالية**

[1] المادة 17 من التعليمة 74/94 الصادرة في 12/29/ 1994) من بنك الجزائر.

[2] التنظيم رقم 17/04 الصادر في 1997/12/31 المادة 170 من قانون النقد والقرض.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر، طبعة1، 2001 ، ص:84 .

إن عملية حساب الحد الأدنى لكفاية رأسمال في البنوك الجزائرية محددة من طرف البنك المركزي – بنك الجزائر – وذلك عن طريق نماذج تبين طريقة الحساب، بحيث يتم في البداية حساب صافي الأموال الخاصة المكونة من الأموال الخاصة القاعدية والمكملة منقوصا منها بعض العناصر، ثم بعد ذلك يتم ترجيح المخاطر باحترام النسب المحددة الخاصة بكل شريحة وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المعيارية البسيطة[1].

الفرع الثاني: الالتزام بمؤشرات السلامة المالية

أصبح الاستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية. فهناك أكثر من اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه، والتي جاءت نتيجة تطور السوق المصرفية العالمية ونتيجة التأثر بما أصدرته لجنة بازل من مقررات، بداية بالتعرف على هذه المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيها، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السلامة المصرفية ومن ثم تقييم قواعد الصلابة المصرفية.

لذا ومن أجل تدعيم الاستقرار في القطاع المصرفي والمالي عموما على الجهات الوصية مراعاة عنصر التنويع من خلال دعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض وهذا قد لا يتسنى إلا من خلال إعادة النظر في القواعد والقوانين العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية في الجزائر.

[1] آيت عكاش سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

المبحث الثاني: واقع التوجهات المصرفية المعاصرة في الجزائر

تمر البنوك بمنعرجات حاسمة تنقلها من الأوضاع الحالية إلى أوضاع مستقبلية أكثر تغيرا في ظل تسارع المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة، وأن تعمل على تحسين وزيادة كفاءة البنوك الجزائرية لمواجهة هذه التحديات والمستجدات التي حفلت بها الساحة المصرفية العالمية، كما يقتضي الأمر الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

سنتطرق في هذا المبحث عن واقع كل من الحوكمة المصرفية والصيرفة السلامية والبنوك الشاملة وسبل تطبيق في الجزائر.

المطلب الأول: تدعيم الحوكمة المصرفية

اكتسب الحوكمة في البنوك مكانة بارزة على ضوء أهمية الخدمات المصرفي التي تقدمها البنوك وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة، والحاجة إلى مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى واقع الحوكمة المصرفية وسبل تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية.

الفرع الأول: واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر

إن الجزائر وكاقتناع منها على أهمية إتباع أسلوب الإدارة الرشيدة في البنوك ونظرا لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تبني مبادئ الحوكمة، إلا أن حوكمة البنوك الجزائرية لا تزال في مرحلتها الأول، ومن أهم ملامح تطبيقها نجد العناصر التالية [1]:

- اعتماد الجزائر على القانون 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يتلاءم والمعايير المحاسبية الدولية من خلال:

- النظام رقم 92-08 المتضمن مخطط الحسابات الصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 92-09 المتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية.

- إصدار قانون رقم 01-05 لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال ويجرى تنفيذه بمساعدة فنية من جانب بنك فرنسا والبنك الدولي.

[1] اسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 212، 213.

– تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية تلك المتمثلة في اللجنة المركزية وإعطاء صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد القرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية.

– استفادة الجزائر من برنامج دعم وعصرنه النظام المالي الذي أقرته الاتحاد الأوربي من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ووضع مخطط التسيير الداخلي.

إضافة إلى هذه الإجراءات نجد كذلك :

– اعتماد مقترحات لجنة بازل وسن تشريعات فيما يخص ظاهرة غسيل الأموال التي كان آخرها الأمر 12-02 المؤرخ في 02 فيفري 2012 ومعدل ومتمم بموجب القانون رقم 15-06 الصادر في 15 فيفري 2015 كما أشرنا إليها سابقا.

– وضع نظام مركزية المخاطر ونظام لضمان الودائع المصرفية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق في المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال في مرحلته الأولية إلا انه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل العولمة المالية أين تصبح الحوكمة الجيدة خط الدفاع الأول لاستمرارية والبنك ونجاحه.

الفرع الثاني: سبل تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية

أولًا: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة في البنوك

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي توفر مجموعة من العناصر الأساسية نستعرضها فيما يلي [1]:

1- وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك

يصعب إدارة الأنشطة المتعلقة بأية مؤسسة مصرفية بدون تواجد أهداف إستراتيجية ومجموعة من المبادئ للإدارة يمكن الاستعانة بها، لذا تقع على عاتق مجلس إدارة البنك وضع الاستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك.

كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك ويجب أن تؤكد هذه المبادئ أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض البنك، وأن تضمن هذه المبادئ وضع حد لحدوث الفساد والرشوة.

[1] محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد09، 2009، ص:21.

يتطلب الأمر من مجلس الإدارة أن يضمن قيام الإدارة العليا بالبنك بتنفيذ سياسات من شانها منع أو تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

2- وضع وتنفيذ سياسات محددة وواضحة في البنك :

يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية، إذا يعتبر مجلس الإدارة المسئول الأول عن عمليات البنك وعن المتانة المالية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب[1].

4- ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك:

من المهم للغاية أن تضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصرا أساسيا في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك.

5- الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعين الداخليين و الخارجيين :

يعد الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن استقلالية المراجعين وتمكنهم من رفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، كما يتعين الاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون من العمل على حل المشاكل التي يحددها المراجعون.

6- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك :

يجب أن تتوافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة به، ويتطلب تحقيق هذه الأمر أن يكون في البنك سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء.

7- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة :

لابد من مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة إذ لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات وعدم تمكين أصحاب المصالح والمساهمين والمتعاملين في السوق والزبائن من

[1] نفس المرجع السابق، ص: 22.

الحصول على المعلومات الكافية حول البنك ومدى صحته المالية وكفاية رأس ماله وغيرها من الأمور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه، لذا فان الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة.

8- دور سلطة الإشراف والرقابة :

يتعين أن تكون السلطات الرقابية على دراية ووعي كامل بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك، كما تعمل بحرص على جعل البنوك تتبني هذه المبادئ، ونظرا لأهمية دور سلطات الإشراف والرقابة فقد أكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة إصدارها والتي من شانها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة والمساءلة.

ثانيًا: تحديات الحوكمة في المصارف الجزائرية

على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تعزيز وإرساء مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف الجزائرية غير أنها واجهت تحديات ومن بينها ما يلي [1]:

- عدم وجود ميثاق عمل مشترك للحوكمة المؤسسية لدى البنوك الجزائرية .

- ضعف في مستوى التكوين والتدريب للمحاسبين على النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الجزائرية؛

- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد أي شيء.

- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية، وهو تطبيق من الحكم الراشد وهذا يصعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية بسبب انتشار ثقافة الفساد في مختلف قطاعات الاقتصاد.

- ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات محل التدقيق.

- التنافس غير الشريف بين المدققين.

- عدم وجود معايير محاسبية ومعايير تدقيق متعارف عليها تلائم الواقع الجزائري.

- ضعف دور النقابات المهنية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعامل بين أعضائها.

[1] ايت عكاش سمير، معمري نارجس، مرجع سبق ذكره، ص:281.

– احتلال الجزائر مرتبة متدنية في مجال الشفافية والفساد وذلك وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية والذي يؤثر بشكل مباشر على واقع حوكمة المصارف الجزائرية.

– غياب هيئة متخصصة داخل البنك المركزي تتولى الاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسية وتعمل في نفس الوقت على وضع دليل موحد يلخص الأحكام والنصوص والمبادئ المتعلقة بالحوكمة، وتحديد المهام والوظائف داخل مجلس الإدارة، ولجان المجلس، وضبط عمل الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية بالإضافة إلى السهر على تطبيق ومتابعة مدى التزام البنوك الجزائرية بمواد هذا الدليل.

المطلب الثاني: العمل وفق الشمول المصرفي

في ظل التغيرات المالية والمصرفية العالمية واشتداد المنافسة اتجهت المصارف إلى تبني الصيرفة الشاملة القائمة على مبدأ التنويع والإبعاد عن التخصص في الأنشطة بهدف ضمان مكانتها في السوق المصرفي العالمية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى واقع والتوجه الصيرفة الشاملة ومتطلبات التحول إلى العمل المصرفي الشامل.

الفرع الأول: واقع البنوك الشاملة في الجزائر

إن واقع السوق المصرفي الجزائري يشير إلى عدم وجود أو توافر البنوك الشاملة، التي تجمع بين أعمال المصارف التجارية التقليدية، وأعمال مصارف الاستثمار والإعمال في إن واحد، حيث يعتمد هذا السوق بصفة رئيسية على البنوك التجارية التي تزاول النشاطات التقليدية، مثل تعبئة الودائع قصيرة الأجل، وتقديم مقابل ذلك التمويل التجاري، في أغلب الأحوال، وهذا بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 ألغى التخصص البنكي الذي كان سائدا من قبل ومنح البنوك التجارية صفة البنوك الشاملة، وهذا ما نلاحظه من خلال المواد 110، 116اللتين تسمحان للبنوك التجارية بمزاولة العديد من الأعمال المصرفية.

ولكن من جانب آخر، إذا نظرنا إلى التشيع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض، أو من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل المتمم لقانون النقد والقرض، فان هذا التشريع ما يزال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية، ووظائف المؤسسات المالية، والتي يسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وان كانت هذه الأخير جد متواضعة[1].

كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التقليدية ووظائف مصارف الاستثمار والأعمال.

[1] بوشرمة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 186،187.

ومن الأنشطة التي تقوم بها المصارف الشاملة يمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

– شراء وإنشاء وإدارة مؤسسات صناعية وتجارية وزراعية وخدماتية أو المساهمة فيها؛

– إنشاء العديد من الفروع لمصارف الأم، والتي تقوم بإعطاء الخدمات المصرفية التقليدية (الإقراض، إيداع حسابات جارية، تحويلات نقدية)؛

– تقديم كافة الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في المجالات الصناعة والتجارة .

– تنظيم إدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع التي تحصل عليها الأفراد من الدولة؛

– التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة، مع تقديم كافة التسهيلات للمؤسسات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

إضافة إلى تنويع الخدمات ومصادر التمويل تتجه المصارف في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها،أي اللغز أو الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود بلد الأم، وإذا تقوم المصارف بتقديم خدمات مصرفية دولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود.

وتعلى قيام مصرف في دولة ما بتوفير خدمات مصرفية متنوعة إلى زبائن له مقيمين في دولة أخرى فكما نجد مؤسسات متعددة الجنسيات نجد أيضا المصارف متعددة الجنسيات، وتلجأ المصارف لتدويل عملياتها لأسباب التالية:[2]

–تجنب الخطر – عن طريق تنويع الأسواق – بصفة خاصة خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي، كذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.

– الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.

–الرغبة في النمو والتوسع.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة المالية واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[2] وهراني مجدوب، **النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص: 54.

الفرع الثاني: التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة

أولًا– التوجه نحو خيار الصيرف الشاملة في المصارف الجزائرية

في ظل هذا الواقع فانه يتعين على السلطات النقدية تشجيع الاتجاه نحو اعتماد المصارف الشاملة، حتى يمكنها الإسهام في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير السوق المالية وذلك بالعمل على:

– تطوير التشريعات المصرفية بما يسمح بالتحول من صفة المصرف التجاري إلى صفة المصرف الشامل، مع إيجاد الضوابط الضرورية لحسن أداء الوظيفة .

– تطوير قاعدة النشاطات والأعمال المالية والبنكية، والعمل على زيادة رؤوس أموال البنوك لتلبية المعايير الدولية للجنة بازل بشأن كفاية رأس المال.

– العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا في هذا المجال.

– تهيئة المناخ التشريعي الضروري لتطوير سوق رأس المال.

– تفعيل دور بنك الجزائر في الإشراف والرقابة المصرفية خاصة هذا النوع من البنوك إذا حدث إنشاؤها.

إن على المصارف الجزائرية العمل على استيعاب المتغيرات المصرفية والتكيف معها، والتحول التدريجي إلى مفهوم المصارف الشاملة، بما يعنيه ذلك من القيام بالعمليات التقليدية وغير التقليدية، وعمليات بنوك الاستثمار، خاصة وأن موضوع الصيرفة الشاملة واقعا، يستحيل التغاضي عنه أو إرجاء الدخول إليه، في ظل الانفتاح المتوقع للسوق المصرفي الجزائري على الأسواق الخارجية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

فهل يمكن للبنوك الجزائرية إن تؤدي نشاطات البنوك الشاملة على غرار النماذج الأوروبية أو الأمريكية للبنك الشامل، وتحمل مخاطر إضافية أكبر مما تتحملها النشاطات البنكية التقليدية تشمل على مخاطر السيول مخاطر التجارة ومخاطر التسديد خاصة وأنها ما تزال تعاني من مشاكل (تعرضنا إليها سبقا)، كما ستكون رقابة السلطات النقدية المركزية على البنوك المزدوجة أصعب منها على البنوك التجارية وحدها. وتتأثر البنوك الجزائرية بهذا الاتجاه الجديد والدليل على ذلك تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط LA CNEP كان لسنوات طويلة يلعب دور واحد هو تجميع المدخرات وتحويلها إلى قروض سكنية إلى بنك تجارى حكومي يتعاط كل أنواع النشاط البنكي، مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع الإيداعات وتقديم القروض السكنية. ويجدر

الإشارة، إلى أن البنوك الجزائرية لازالت الطريق أمامها طويلة لادخار مثل هذه المنتجات الجديدة – المشتقات المالية — وتعميق مفهوم التنويع داخل البنك وبالتالي التحول أو اتخاذ مفهوم البنك الشاملة[1].

ثانيًا– متطلبات التحول إلى العمل المصرفي الشامل

تتطلب عملية الانتقال إلى العمل المصرفي الشامل توفر مجموعة من الشروط والضوابط الهامة، تتعلق بعضها بالمصرف في حد ذاته والأخرى بالسياسات التي يمكن إن تتبناها الدولة، ومن أهم هذه الشروط نذكر[2]:

أ– الشروط المتعلقة بالبنك : وتتمثل أساسا في :

- ✓ توفر موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلفة أنواع العملاء في أي وقت ومكان، وكذا الملاءة المالية الكافية التي تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.
- ✓ كفاءة الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، مع وجود بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها، وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال، للحصول على معلومات تساعد على حسن تقدير المواقف واتخاذ قرارات مدروسة.
- ✓ وجوب وجود إدارة تسويقية فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.
- ✓ نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

ب– الشروط المتعلقة بسياسات الدولة : وتتمثل في السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة في هذا المجال، وذلك من خلال :

- ✓ اقتناع الدولة والأجهزة والهيئات التابعة لها بفكرة المصارف الشاملة، والعمل على توفير الدعم والمساندة اللازمة لها، مع إرساء قواعد اللبنة الأساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية.
- ✓ إصدار تشريعات حديثة مناسبة وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح لهذا النوع من المصارف من تقديم خدماتها على أكمل وجه.

---

[1] دنان نشيدة، **أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة شهادة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص: 176.

[2] بن عيس بن علية، قرش عيد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر**، متاح على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/، تاريخ التحميل 2020/08/13، ص: 261 .

- ✓ دعم البنك المركزي لهذه المصارف من خلال توفير الاستشارة والدعم ومساندته لها في أداء غايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ الإعلام المكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.

المطلب الثالث: تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية

إن الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية، عملت على فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، إلا انه تعترضها العديد من المعوقات والتحديات في سبيل تنمية نشاطها وتطوير حصتها السوقية، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب تشخيص واقع هذه الصيرفة ومتطلبات والمعوقات والتحديات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

الفرع الأول : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية، عملت على فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، إلا أنه تعترضها العديد من المعوقات والتحديات في سبيل تنمية شاطها وتطوير حصتها السوقية، وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية.[1]

بالنسبة للجزائر فأن الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات_ بنك البركة الجزائري_ الذي تأسس عام1991/05/20 ويبلغ رأس مال البنك حاليا 10.000.000.000 دج ... بعد صدور قانون النقد والقرض والذي سمح للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر ويعتبر بنك البركة أول مؤسسة مصرفية تعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر ثم بعد ذلك تم أنشاء بنك جديد في هذا المجال الذي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. ليكون ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية الذي تم تأسيسه سنة 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية بتاريخ 2008/10/20، بينما باشر أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، برأسمال يبلغ قدره 100 مليون دولار، تو رفعه إلى 140 مليون دولار نهاية سنة 2009 استجابة لمتطلبات السلطات النقدية الجزائرية ليصبح بعدها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر .

وقد تمكنت البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها والمشاكل التي تعترضها ، من تحقيق نتائج مرضية تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج نتائج مالية متميزة خلال العام 2016، حيث ارتفع صافي الدخل التشغيلي 13.4 بالمائة، ومجموع الأصول 9 بالمائة ومحفظة التمويلات والاستثمارات 15 بالمائة والودائع 10

[1] بن عزة اكرام، بلدغو فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد3، العدد01، 2018، ص ص: 84،85.

بالمائة وحقوق المساهمين 5 بالمائة في ديسمبر 2016، مقارنة مع ديسمبر2015، وذالك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية. واستطاع البنك من خلال الزيادات في الأصول المدرة للدخل والتوسع في المنتجات والخدمات المقدمة وتنويع مصادر الدخل المحافظة عل الدخل عند مستويات جيدة. وساهم الارتفاع في تمويلات كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجودات البنك نمت في نهاية ديسمبر 2016 بنسبة 9 بالمائة لتبلغ 210 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع ديسمبر 2015. وبلغت قيمة التمويلات والاستثمارات 112 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، محققة ارتفاعا بنسبة 15 بالمائة بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2015، كما ارتفع مجموع الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 10 بالمائة ليصل إلى 170.59 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2016 بالمقارنة مع ديسمبر عام 2015، وهي تمويل ما مجموعة 81 بالمائة من إجمالي موجودات البنك، ما يعكس متانة قاعدة عملاء البنك، في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 23 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، بارتفاع نسبته 5 بالمائة بالمقارنة مع ديسمبر 2015. كما أصبح البنك يحتل الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى الساحة المصرفية حيث تم تصنيفه (أفضل مؤسسة مصرفية إسلامية في الجزائر) من قبل مجلة غلوبال فاينانس البنك كما صنف ضمن قائمة أكبر 50 بنكا في شمال أفريقيا من قبل مجلة جون أفريك.

ظل بنك البركة ينشط في الساحة المصرفية الجزائرية كبنك إسلامي وحيد فترة طويلة إلى غاية 2006/06/8 أين تم تأسيس مصرف السلام الجزائر والذي يعتبر بن شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة السلامية في كافة تعاملاته، وقد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي واعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر2008 وقد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، يضم 06 فروع عبر إنحاء الجزائر : فرع باب الزوار، فرع القبة، فرع البليدة، فرع وهران، فرع قسنطينة، كما يتطلع إلى افتتاح فروع أخرى جديدة على مستوى عدة مدن من بينها ولايات عنابة وباتنة وبسكرة و ورقلة والعاصمة، حيث يسعى البنك الى فتح 14 فرع نهاية 2018[1].

ولقد صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وذلك بعدما ألح رئيس الجمهورية عليه خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء.

[1] بختي عمارية، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018، ص: 85.

ويعرّف النص الذي وقعه محافظ بنك الجزائر، أيمن بن عبد الرحمان، الصيرفة الإسلامية، على أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وألزم النص جميع البنوك التي ترغب في تقديمها، أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بآجال إرسال التقارير التنظيمية.

وتخص العمليات البنكية التي تشملها الصيرفة الإسلامية، منتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار[1].

الفرع الثاني: سبل تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أولًا– متطلبات نجاح الصيرفة السلامية في الجزائر

إن تشجيع فتح الصيرفة الإسلامية في الجزائر والشبابيك الإسلامية مع حث المواطنين على اقتناء المنتجات المالية الإسلامية شريطة وجود لجة مراقبة شرعية تتحرى تطبيق الشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت تتحمل المسؤولية. فلا بد من متابعة ومرافقة الإرادة السياسية لإنجاح هذا النموذج و السير بخطة ثابتة في تحقيق خدمة المجتمع ككل وبأخلاق إسلامية عالية بعيدة عن الغش والربا. فإذا كانت الإرادة في إنشاء هذه البنوك التشاركية تلتزم بالبيوع الإسلامية المختلفة. فانها بالتأكيد تخدم حركية الاقتصاد من خلال تمويل مشايع البنية التحتية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، عكس البنوك الربوية التي لاتهمها إلا الربح وتعمل في كل أنواع المشاريع المحرمة وبدون استثناء، ولنجاح النموذج البنوك التشاركية الإسلامية لابد تحقيق ما يلي [2]:

- ✓ استعمال احدث التكنولوجيات في البنوك الإسلامية : فالمجتمع الجزائري شغوف بكل ما هو جديد وبحث عن فرص لاستثمار بعيد عن الربا، وهذه البنوك أو المؤسسات المالية يمكنها ربح ثقة الزبائن إذا اتبعت التشريع الإسلامي من جهة وأدخلت المبتكرات التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها والمسماة e-banking و Remote Banking Services، فالمصارف الإسلامية أصبحت مجيرة على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة واقتناء أحدث تطبيقاتها من اجل البقاء.
- ✓ تغير وترشيد فكر الجزائريين اتجاه البنوك الإسلامية: إن فتح مجال الحرية في الاختيار بين البنود التقليدية والإسلامية وعدم خلق باردة بينهم من شانه تطوير العمل المصرفي ككل و الأدوات المالية بالأخص.

[1] نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد: 16، بتاريخ 24 /03/ 2020.

[2] ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد 05، العدد02، 2018، ص ص: 79، 80.

- ✓ توفير البيئة القانونية التي تسمح له بالعمل وفق الشريعة الإسلامية وتوعية الجمهور أهمية البنوك الإسلامية.
- ✓ فتح رأس مال هذا النوع من البنوك للاكتتاب العام بنسبة 50 بالمائة و50 تكون من مساهمات قطاعات الدولة كوزارة الشؤون الدينية والشركات الإنتاجية الكبرى التابعة للدولة.
- ✓ إنشاء لجنة وطنية وعلى مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عمل المصارف وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الإسلامية.
- ✓ رقمنه العمل في البنوك الإسلامية وتقديم أفضل الخدمات الإسلامية للعملاء وباستعمال التكنولوجيا العالية عالميا والأكثر أمان.
- ✓ تكوين خبراء في مجال البنوك الإسلامية.
- ✓ خلق فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات.
- ✓ إعداد هذه البنوك للعمل كممول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والإفراد.
- ✓ مشاركة البنوك الإسلامية في الاستثمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات في قطعات معينة.
- ✓ الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية الرائدة في هذا المجال على المستوى العربي والدولي.

ومن هذا المنطلق نشير إلى إن أعداء الإسلام من مصلحتهم إفشال هذا النوع من البنوك واثبات فشل نموذج البنوك الإسلامية وإعادة الناس للبنوك الربوية وذلك من خلال بث الفتنة والتشويش حول اسلمة هذه البنوك وكيفية عملها.

ثانيًا: معوقات وتحديات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات ومعوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية انتشار صناعة الصيرفة بها وتتمثل أساسا فيما يلي[1]:

1- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية، مما دفع بالكثير من المسلمين أنفسهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد

[1] عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمه لخضر-الوادي، 07/06 ديسمبر2017، ص: 13.

تحايل على الربا وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا وقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية .

2- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية وليس المصارف الإسلامية، أي أن البيئة غير جاهزة، وفي الغالب هي بيئة طاردة ورافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

3- عدم مراعاة بنك الجزائر للبنوك الإسلامية فيها يخص إصدار بعض القوانين والتعاملات رغم اختلاف المبادئ بين البنوك الإسلامية والتقليدية، كما أنها تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي ، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها، انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذالك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4- مشكل عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في البنوك الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي وإطارات البنوك الإسلامية في غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، هذا ما قد يؤدي بالبنك إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك.

5- غياب سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر.

6- ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية، وعدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية.

7- عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء ونمو البنوك الإسلامية.

8- ضيق مجال عمل ونشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نقول انه من الضروري على إدارة المصارف الجزائرية أن تركز في الاعتماد على تعزيز استخدام الصيرفة الإلكترونية والإسلامية في مجال العمل المصرفي في المصارف الجزائرية ومحاولة تقديم خدمات تشبع حاجيات ورغبات عملائها وأن تهتم بتحسين وتنويع جودة خدماتها المصرفية، لاسيما اعتمادية والاستجابة في أداء الخدمة و بالشكل الذي يمكنها من تحقيق رضا العملاء، في ظل تنامي حدة المنافسة بين البنوك في تحقيق وتحسين جودة الخدمات المقدمة، بغية تمكنها من صنع فارق بينها وبين المصارف الأخرى المنافسة من خلال بناء ميزة تنافسية تحقق أهداف عملائها وبما ينعكس على أهدافها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تقصي العلاقة التي تربط بين الجودة والميزة باعتبار أن الجودة تشكل حجر زاوية في صنع الميزة التنافسية ومحاولة تحقيق الاستقرار والسلامة المالية في النظام المصرفي. وخلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة المصارف كجزء من الإصلاحات المالية والمصرفية، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع منها الصيرفة الاسلامية في البنوك، غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلاً، ولعل من أهم هذه المشاريع اعتماد الصيرفة الإلكترونية ورفع القدرة التنافسية مع تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة في النظام المصرفي الجزائري مع الالتزام بمعايير السلامة المالية كأداة لتطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

على ضوء التطورات والتحولات الحاصلة في العالم، وخاصة في السنوات الأخيرة والتي من أبرزها العولمة المالية وتحرير تجارة الخدمات المالية وبعد حدوث عدد من الازمات واشهرها الازمة العالمية سنة 2008، ومن أبرز هذه التطورات أيضا دخول الصيرفة الالكترونية والتحول الى البنوك الشاملة، والإندماجات المصرفية، وكل هذه التطورات جعلت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية ومقرراتها تلعب دورا بارزا على الساحة العالمية في توحيد معايير الملاءة المصرفية، وإدارة المخاطر، وذلك بهدف ضمان سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي.

ونظرا لانفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي والتحول إلى اقتصاد السوق، عملت على إصلاح القطاع المصرفي الجزائري من خلال الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري بهدف معالجة العراقيل التي تحول على تأهيله لمواكبة التغيرات والتطورات العالمية، وكذا نشاط النظام المصرفي الجزائري من أجل تعبئة المدخرات وتوزيعها للقطاعات الاقتصادية.

وللحد من المخاطر تبني النظام المصرفي الجزائري سبل وآليات لمواكبة التطورات والتي تسمح لها بتحقيق هدفه الأساسي وأدائه بكفاءة، من خلال وضع آليات تسمح لها بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في إطار توسع الخدمات المصرفية ورفع القدرة التنافسية، وأيضا تدعيم الالتزام بمعايير السلامة المالية، وذلك من خلال الالتزام بمقرراتها بغية تغطية المخاطر والارتقاء بأداء الخدمات المصرفية. كذلك واقع التوجهات المصرفية المعاصرة في الجزائر من خلال تدعيم الحوكمة المصرفية والعمل وفق الشمول المصرفي وأيضا تعزيز مكانة الصيرفة الاسلامية وذلك من خلال مدى تطبيقها في النظام المصرفي الجزائري.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال هذا البحث، وصلنا إلى جملة النتائج التالية :

الفرضية الأولى : صحيحة، من خلال الفصل الأول، أن من أهم التطورات نذكر مايلي:

العولمة المالية، تحرير تجارة الخدمات المالية ولجنة بازل ومقرراتها وزيادة حدوث الأزمات بالإضافة إلى التحول نحو البنوك الشاملة ،الصيرفة الالكترونية وأيضا الاندماج المصرفي، وهذا يهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الذي فرض الكثير من التحديات، لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية.

الفرضية الثانية: خاطئة، من خلال الفصل الثاني تبين لنا، النظام المصرفي الجزائري واصل الاصلاحات حتى بعد قانون 1988، ليأتي قانون النقد والقرض1990 وتعديلاته من أجل بناء نظام مصرفي فعال، ومعالجة عراقيله.

يساهم النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية، إلا أنه لم يقم بدوره الكامل لأن مساهمته في تمويل الاقتصاد تبقى محدودة.

الفرضية الثالثة: صحيحة، من خلال الفصل الثالث، إن التوسع في استخدام التكنولوجيا والتوجه نحو الصيرفة الشاملة وكذا تدعيم الحوكمة المصرفية وأيضا الالتزام بمعايير السلامة المالية، لأنها تمكنها من مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك والعمل على تطوير خدماتها ورفع الكفاءة بها، بما يعزز من زيادة القدرة التنافسية في المصارف الجزائرية

نتائج البحث:

من خلال الدراسة التفصيلية في مختلف فصول وأجزاء البحث، تم التوصيل إلى النتائج التالية:

1- تواجه البنوك الجزائرية العديد من التحديات الخارجية التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية العالمية ومنها على وجه الخصوص :

- تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، خاصة وان الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما فرضته من زيادة الضغوط التنافسية التي تتعرض لها البنوك.
- مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الجديدة ومطابقة المعايير المصرفية الدولية.
- تزايد حدوث الأزمات المالية والمصرفية، والتي من أهمها الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

2- أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية، الاتجاه نحو الاندماج المصرفي كأحد الخيارات يجب تبنيها، لمعالجة مشكلة ضعف قاعدة رأس المال وزيادة القدرة على مواجهة المنافسة.

3- أهمية اعتماد الصيرفة الشاملة، وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة لتحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي.

4-لايزال الجهاز المصرفي الجزائري يعاني العديد من المشاكل والعراقيل والتي تحد من تطوره ونموه.

5-يعد دعم مبادئ الحوكمة (الحكم الراشد) في البنوك الجزائرية أمرًا حيويا من أجل إرساء قواعد الإشراف المصرفي السليم.

التوصيات :

1-تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وطرق التسيير .

2- السماح بإنشاء البنوك التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، نظرا لرغبة فئات كبيرة من المجتمع في ذلك.

3- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.

4- تشيع الاندماج بين المؤسسات المصرفية الجزائرية، وذلك بهدف زيادة رؤوس أموالها، وتحسين تنافسيتها خاصة على المستوى الدولي.

5- ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة التطورات التي تستهدفها الساحة المصرفية والعالمية.

آفاق البحث:

وبعد هذه التوصيات والاقتراحات التي قدمناها، نشير إلى أنه واجهتنا إشكالات وأسئلة نراها صالحة لتكون نواة لبحوث قادمة ومنها على سبيل المثال.

1- ما هو مستقبل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟

2- ما هي تطورات البنوك التقليدية الجزائرية استخدام الصيرفة الإسلامية؟

3- ما هي مكانة النظام المصرفي في الاقتصاد الوطني؟

4- دور الصيرفة الشاملة في تنشيط الأسواق المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1/ الكتب

* أشرف محمد دوابه، **الأزمة المالية العالمية(رؤية إسلامية)**، دار السلام للنشر والتوزيع، 2009.

*خبانة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية– البنوك التجارية– السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

*خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

*رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة1، قسنطينة، 2008.

*رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007.

*زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1997.

*شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

*طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

*طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، 2009.

*طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، القاهرة، 2000.

*عبد الحميد، عبد المطلب، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

*عبد العظيم عبد المطلب، **"البنوك الشاملة، (عملياتها وإداراتها)"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2000.

*عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر، طبعة1، 2001.

*عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

*عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، دار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005.

*غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

*فائزة لعراف ، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

*فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

*محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

*محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة1، الاسكندرية، مصر، 2001.

*محمد كرباج،"**البنوك الإلكترونية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون طبعة، 2000.

*محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

*محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2013.

*مصطفى العمواسي وآخرون، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط**، عمان، دار جلس الزمان، 2008.

*مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 1985.

*منير محمد الهجيني، ممدوح محمد الهجيني، **النقود الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

*يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والاقتصادية**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2/ المجلات

*ابراهيم بختي، الانترنت في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد01، جامعة ورقلة الجزائر، 2002.

*بالعجين خالدية، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة خلدونية**، المجلد 01، العدد03، تصدر عن جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، أفريل2018.

*بختي عمارية، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018.

*بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد17، السداسي الثاني2017.

*بن عزة إكرام، بلدغو فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 03، العدد01، 2018.

*خالد أمين عبد الله، "الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحسابات الإلكترونية"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، طرابلس، ليبيا، عدد03، 2014.

*رضا القطناني وخالد ممدوح، "أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية"، **مجلة المنارة**، القدس، فلسطين، عدد02، 2007.

*زكرياء مسعودي، تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، **مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد6، 2017.

*سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد02، جوان2015.

*شهبون لامية، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 22، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

*صالح مفتاح، العولمة المالية، **مجلة علوم الانسانية**، العدد الثاني، جامعة بسكرة، 2002.

*عبد القادر برييش، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد03، سبتمبر2005.

*عبد القادر شارف، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي المجلد01، الجلفة، أوت2014،

*عبد الله حمود سراج،" التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية، التحديات التي تواجهها وسبيل التغّلب عليها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد5 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2003

*عبد المطلب عبد الحميد، **المجلة الرسمية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد02، المجلد21، 2003.

*عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف-نظرة شمولية- **مجلة اقتصادية شمال افريقيا**، العدد03.

*عرابة رابح، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد06، 2009.

*فتخار محمد، أثير عباس، العولمة المالية وأثارها في المصارف الإسلامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العدد42، جامعة العراقية،2014.

*محمد حقيقة، اثر الاصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي(حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة1990-2015)، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد12، جوان2017.

*محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى بنوك الجزائرية، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، العدد09، 2009.

*معهد الدراسات المصرفية، **إضاءات**، السلسلة السادسة، العدد04، نوفمبر2013، الكويت.

*ميدون سيساني، اسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد05، العدد02، 2018.

*نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد9، 2013.

*نبيل حشاد، إدارة المخاطر، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، سبتمبر2004.

*نزار قنوع، طرفة شريقي، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، **مجلة جامعة للبحوث و الدراسات العلمية**، المجلد13، العدد01، 2009.

3/ الأطروحات والرسائل

*إبراهيم تومي، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية،** أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

*آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،** أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2015/2014.

*آسية محجوب، "**البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة(حالة البنوك الجزائرية)**"، مذكرة الماجستير(غير منشورة) ، جامعة قالمة، 2011/2010.

*آيت عكاش سمير،" **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2013.

*بالعبيدي عايدة عبير، **أثر البنوك الأجنبية على أداء المنظومة المصرفية الوطنية–دراسة حالة الجزائر–للفترة(2004–2012)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، 2018/2017.

*بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة دكتوراه(غير منشورة) في العلو الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

*بعلي حسني مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

*بلخضر محمد، مشاش عبد الرزاق، **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري الآفاق والتحديات،** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.

*بن آكلي لامية، أحمد زغدار، **دور الجهاز المصرفي في تفعيل وتطوير السوق المالي لتمويل الاقتصاد الجزائري،** أطروحة الدكتوراه(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

*بن طلحة صليحة، **الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية(حالة تمويل استغلال مؤسسة عمومية اقتصادية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

*بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الانظام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

*بن ناصر محمد، **مستقبل واتجاهات النظام المالي العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية**، أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015.

*بورمة هيشام، **النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة شهادة الماجستير(غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة 20أوت 1995، سكيكدة، 2009/2008.

*بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة شهادة الماجستير(غير منشورة)، علوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010/2009.

*بوعافية رشيد، "**الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة نيل شهادة ماجيستير (غير منشورة)في العلوم الاقتصادية، البليدة، 2005.

*جازية حسيني، **إدارة المخاطر العمليات المصرفية الالكترونية**، مذكرة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017-2018.

*جلول عقيلة، **الرقابة الداخلية في الجزائر وفق اتفاقيات بازل الدولية**، مذكرة ماستر، (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014.

*خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة الماجستير، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

*دبوش عبد القادر، **انعكاسات سياسية التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية واستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة أم البواقي، 2009/2008.

*دنان نشيدة، **أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة شهادة الماجيستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

*زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، مذكرة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

*زكية محلوس، **أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009.

*زواوي فضيلة، **التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2016/2015.

*سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2004)**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016/2015.

*سليم عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**، مذكرة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر-**باتنة-**، **2009/2008**.

*سليم عمر الحداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء-دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

*سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** بباتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2009/2008

*صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة التجربة الجزائرية)**، مذكرة شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

*طالب وسيلة، **الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2015/2014.

*طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، **العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية(دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"** وكالة تبسة-488-، مذكرة ماستر أكاديمي(غير منشورة)، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016/2015.

*علي حبيش، **آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جوان2006.

*فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة الماجستير، (غير منشور)، جامعة وهران، 2011/2010.

*قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009/2008.

*قرش عمر، **متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية**، مذكرة الماجستير، (غير منشور)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012-2013.

*كتفي خيرة، **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية**، أطروحة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2015.

*كرغلي أسماء، **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك(دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة)**، أطروحة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013.

*كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

*لعراف فايزة، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، أطروحة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة المسيلة، 2010/2009.

*محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.

*محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة بن شمس، القاهرة، 1999.

*منال هاني، **تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

*نابي فاطمة الزهراء، **الجهاز المصرفي وآثاره في تنشيط السوق المالية –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ة ماستر أكاديمي(غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، 2019/2018.

*نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.

*نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2010.

*نجيب بوخاتم، **دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق،** أطروحة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2003.

*نسيمة حاج موسى، **الأزمات المالية الدولية وآثارها في الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري،** أطروحة الماجستير(غير منشورة)، جامعة بومرداس، 2009.

*نصيرة شبوب، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر، دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي،** أطروحة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

*نور الدين نوري، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مذكرة مقدمة أطروحة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2009.

*وردة شناقر، **أثر الاندماج المصرفي على البنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.

*وهراني مجدوب، **النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة،** أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

*يايسي لياس، **الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة) ، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

4/ الملتقيات والمداخلات

*بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية،** مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية، جامعة بشار، 25/24أفريل.

*بوفلح نبيل فرج شعبان، "**الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي**"، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.

*تمجغدين نور الدين، عربة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر–الاستراتيجية والسياسة المصرفية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 12/11 مارس2008.

*عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **واقع المنظومة المصرفية ونهج الاصلاح**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

*عباسي طلال وآخرون، **الاصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الاقتصاد**، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019.

*عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبد لي، "**الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل2**"، الملتقى الدولي في المالية حول اشكاليات بروز الصناعة المصرفية في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004.

*عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمه لخضر-الوادي، 07/06ديسمبر 2017.

*محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، **موقع الدول العربية من العولمة المالية-إشارة خاصة لحالة الجزائر**، ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خضير بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

*مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الاصلاحات**، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 21/20أفريل2004، المركز الجامعي بشار.

*مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية(واقع وتحديات)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 15/14ديسمبر2004.

*يوسف مسعدا وي، "**البنوك الالكترونية**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة البليدة، الجزائر، 2000.

5/ مواقع الإنترنت

* محمد عادل العجمي، **الطريق إلى بازل 4**، متاح على الموقع https://alwafd.news/essay/41545

*https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

*أيت زيان كمال، حورية أيت زيان، "**الصيرفة الالكترونية في الجزائر**"، متاح على الموقع: .WWW.iefpedia.com

*بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر**، متاح على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/.

6/ المراسيم، القوانين واللوائح

*المادة 01 من التنظيم رقم 90-01 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

*المادة 02 من التنظيم رقم09/91 المؤرخ في 1991/08/14 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

*المادة الثالثة من التعليمة رقم 74/94 الصادر في 1994/11/29المتعلق بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

*المادة 17 من التعليمة 74/94 الصادرة في 1994/12/29 من بنك الجزائر.

*المادة 03 من التعليمة رقم 78/95 المؤرخ في 1995/12/26 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

*التنظيم رقم17/04 الصادر في 1997/12/31 المادة170 من قانون النقد والقرض.

*النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04مارس2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، المادة(2).

*نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد: 16، بتاريخ 24 /03/ 2020.

7/ التقارير

*بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2019 site www .bank-of-algeria.dz

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Benhalima Ammour ، **le système bancaire Algérien (texte et réalité)**، 2edition، Dahled، Alger، 2001.

2. Duclos Thierry : Dictionnaire de la banque , SEFI , bibliothèque national du canada
3. Les rapport 2011 **‹Evolution Economique Et Monétaire En Algérie›** Mai 2012.